المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية
دراسة تاريخية ١٩٥٣ – ١٩٦٤

المدرس الدكتور
عمار فاضل حمزة
جامعة البصرة ـ كلية الدراسات التاريخية

المدرس الدكتور
خولة طالب لفتة
جامعة البصرة ـ كلية الآداب

تقديم :

يعد موضوع المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية من الموضوعات التي يواجه فيها الباحث الكثير من الصعوبات نظرا للتكتم الشديد الذي تفرضه السلطات السعودية على أية معلومات متعلقة به ، فالمملكة العربية السعودية نظام سياسي مغلق وكان الحكم فيها دائما حريصا اشد الحرص على منع انتشار المعلومات حول الاضطرابات السياسية والنشاطات المعارضة وكبت محاولات كشفها ، ومن هذا المنطلق فان الغموض والضبابية هي من أهم سمات تاريخ تلك المعارضة ، وتهدف الدراسة إلى كشف بعض هذا الغموض وتسليط الضوء على الظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي نشأت وعاشت في ظلها المعارضة السعودية واتجاهاتها وأهدافها ومستوى نجاحها في تحقيق أهدافها بالاستناد إلى ما تيسر للباحث جمعه من معلومات ووثائق في بطون المصادر والمراجع التاريخية المتعلقة بتاريخ المملكة العربية السعودية المعاصر ، فعلى مدى سنوات قليلة ماضية تسربت دلائل كافية إلى خارج المملكة تشير إلى أن مستوى كبيرا من الاضطرابات كان يظهر في صفوف الطبقة الوسطى بين الحين والآخر سواء في القطاعات العسكرية أو المدنية .

ومن أجل وعي أفضل لموضوع المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية ، ينبغي التعرف على السياق التاريخي والسياسي الذي عملت في ظله هذه المعارضة وذلك بهدف فهم الملابسات المحيطة بها ، سواء من حيث مفهوم المعارضة ، ومشروعيتها ، ودورها ، والبرامج السياسية التي حملتها ، والأهداف التي تبتغي تحقيقها ، لا سيما في بلد يحظر تشكيل أحزاب سياسية أو أي شكل من أشكال التجمع ، الأمر الذي يجعل عمل الجماعات السياسية محصوراً في نطاق ضيق ، ويتّسم بالغموض أحياناً أو بالسريّة تارة ، وغالباً ما تنتهي إلى مواجهة مع النظام السياسي ،

بصرف النظر عن آليات عمله سلمية كانت أم راديكالية عنفيه .

لذلك، من الضروري الإشارة إلى أن المعارضة السعودية موضوع الدراسة ليست من نوع المعارضة التي تعمل في ظل أنظمة ديمقراطية تحتكم إلى عملية دستورية للتناوب على السلطة. فهناك سلطة وهناك معارضة يتناوبان على السلطة، وكلاهما خاضعان لحكم القانون الذي ينظّم عملية التنافس والتجاذب على السلطة .في هذه الحالة، تصبح المعارضة مشروعة كونها مندمجة في النظام الديمقراطي، إذ لا معنى للديمقراطية ما لم تكفل حرية التعبير، وحق التشكّل الجماعي، وحرية العمل السياسي تمهيداً للوصول إلى حلبة التنافس على السلطة أو تصحيحها .

أما المعارضة في الأنظمة الشمولية وغير الديمقراطية، فتأخذ مسارين: راديكالي يفضي إلى إطاحة النظام واستبداله بنظام آخر، عن طريق العنف بأشكال متنوّعة: الإنقلاب العسكري، الثورة الشعبية، الحرب الأهلية المؤديّة إلى الفوضى العامة وتالياً إطاحة النظام، الإنشقاق الداخلي سواء على مستوى السلطة أو المجتمع عبر حركات إنفصالية في منطقة أو مناطق خاضعة تحت سيادة الدولة. وإصلاحي: يعمل على تغيير سياسات أو سلوك الدولة، عبر آليات سلمية منها التكتّلات النخبوية العفويّة أو المنظّمة للضغط على السلطة من أجل الإصلاح، أو المظاهرات العفويّة ذات الطابع الحقوقي، رفع العرائض إلى قادة الدولة، إشاعة ثقافة الاحتجاج عبر وسائل الإعلام المسموعة محلياً وخارجياً، توزيع المنشورات المشتملة على مطالب سياسية محدّدة[١]. ما يجدر لفت النظر إليه، أن المعارضة في كلا الحالتين غير مؤطّرة بقانون، تماماً كما هي السلطة التي تحكم ليس وفق لائحة قوانين ثابتة تحدد صلاحياتها. فهنا يتم التجاذب على قاعدة كمية القوة المتوافرة لدى كل طرف، بمعنى أن العلاقة بين السلطة والمجتمع محكومة إلى التباين أو التعادل في ميزان القوى. يتذكّر الناشطون السياسيون في هذا البلد تصريحات متواترة عن الأمراء نايف وسلمان وسلطان مفادها " لقد أخذنا هذا البلد بالسيف - القوة - ومن أرادها فليأخذها بالسيف "[٢] .

مهما يكن، فإن تجارب المعارضة السياسية في السعودية تتطلب مزيداً من البحث العميق، ولا يكفي مجرد إخضاعها للتصنيفات النمطية على أساس إستذكار تحدّراتها الإجتماعية وخلفياتها الأيديولوجية وميولها السياسية، إذ لم تعد هذه العناصر وحدها الكفيلة برسم

مسار قوى المعارضة، فثمة تشابكات بالغة التعقيد تحكمها و تتداخل فيها الروابط المحلية بين الفئات الإجتماعية، والظروف الإقتصادية والسياسية، والتحوّلات الإقليمية والدولية، والمزاج الثقافي العام، وسلوك السلطة في لحظة تاريخية معينة، وكذلك مناخات الإحتقان السياسي والإيديولوجي، ومستوى الوعي التاريخي لدى المجتمع والذي يشكّل عنصراً فاعلاً في حركة الإحتجاجات السياسية في أي بلد.

المبحث الأول

المعارضة السياسية، ظروف النشأة وعوامل التكوين:

أ) طبيعة النظام السياسي واتجاهات الحكم:

تأسست الدولة السعودية الحديثة في ١٢جمادي الأول عام ١٣٥١هـ الموافق ١٠ آب - أغسطس سنة ١٩٣٢م حينما أعلن الملك عبد العزيز آل سعود توحيد المناطق الخاضعة لحكمه تحت نظام سياسي واحد اثر اجتماع عقد في الطائف بينه وبين جمع من رجاله وتم الاتفاق على الإعلان عن قيام " المملكة العربية السعودية" ثم اصدر ابن سعود في ٢٢ أيلول - سبتمبر ٢١ جمادى الأول مرسوماً قرر فيه هذه التسمية وأصبح صاحب السلطة المركزية وكان يمسك بيده زمام الأمور بالبلاد رغبة في تثبيت سيطرته على البلاد وتركيزها واستبعاد كافة الهياكل الإدارية القائمة في بعض المناطق وخاصة في منطقة الحجاز.[٢]

ولم يكن في المملكة العربية السعودية دستور ولا برلمان ولا هيئات منتخبة مهما كان شكلها، وهي واحدة من الأقطار القليلة التي رفضت التوقيع على معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الكبرى، أو المصادقة عليها، باستثناء ميثاقي القتل الجماعي والرقّ. كما أن الطابع المسيطر على الحياة السياسية والاجتماعية قاس متحجر إلى أبعد الحدود، ولا يعرف التسامح، وتضبطه قوانين وأحكام متشددة تحرم جميع أشكال التعبير السياسي تقريباً.

وبموجب القوانين السارية، فإنه لا يحق لسكان البلاد المطالبة بالمشاركة في العمل السياسي، أو مناقشة السياسات الحكومية، كما لا يسمح لموظفي الدولة حتى بإبداء الرأي في القضايا السياسية، أو الحديث للصحافة حول القضايا المتعلقة بدائرة عملهم، دون ترخيص مسبق من

مرجعهم الإداري. كما يُعتبر تشكيل الأحزاب، والإنتماء إليها، وتبني الآراء السياسية المخالفة للتوجهات الرسمية من موجبات العقاب، باعتبارها مضرة بأمن الدولة.

أما الملك، والذي هو رئيس الوزراء أيضاً، فهو الذي يرشح ويعين أعضاء مجلس الوزراء - أعلى سلطة في البلاد - حيّث يقوم بدور الأداة المنفذة لإرادة السلطة الملكية، سواء في المجال التشريعي أم التنفيذي.

وتخضع جميع قرارات مجلس الوزراء لموافقة الملك، الذي يعاونه مستشارون شخصيون يرشحهم هو ويوافق على تعيينهم. ويتم وضع التشريعات موضع التنفيذ، إما بموجب مراسيم ملكية، أو أوامر وزارية يصادق عليها (الملك).[٤]

ولا تعترف المملكة بإجراءات المحاكمات، ولا بحقوق الدفاع القانونية المتعارف عليها دولياً. ويرتكز النظام القضائي على أسس الشريعة الإسلامية، ولا تطبق المحاكم سوى القوانين الدينية. ووزارة العدل مسؤولة عن تعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم، ولا يجوز مساءلة هؤلاء أو عزلهم إلاّ من قبل مجلس القضاء الأعلى. وتجري المحاكمات عادة خلف أبواب مغلقة، وبدون إستشارة قانونية للدفاع، ولكن يسمح للمحامين القيام بدور المترجمين لغير الناطقين بالعربية، وتنظر وزارة العدل في الاستئنافات المرفوعة ضد الأحكام الصادرة. أما بالنسبة للقضايا الخطيرة، فإن ديوان المظالم ومجالس القضاء الأعلى هما المخولان بالنظر فيها. كما أن القضايا المتضمنة حكماً بالإعدام، يجب عرضها على (الملك).[٥]

ومنذ تأسيس المملكة حارب آل سعود فكرة التجديد والحداثة منذ البداية، وفوتوا الكثير من الفرص، فبقيت الدولة كإقطاعية عائلية أو قبلية خارج سياق العصر اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وتم تجنيد إمكانيات وموارد الدولة بعد الحرب العالمية الثانية لخدمة الإستراتيجية الأمريكية، ومحاربة مطالب ومظاهر التحديث والإصلاح ووصمها بالأفكار(الدخيلة) و(الهدّامة) و(الملحدة) وألحقت تلك الأفكار بـ(الشيوعيّة العالمية)، وجعل (الوهابيون) الإسلام نقيضاً للعروبة والقومية العربية، ومولوا تعميم هذا الفهم.[٦]

أقام الحكّام السعوديون مشروعيتهم على (رعاية) الأماكن المقدّسة، إن حقيقة كون النظام يستمد سلطته الدينية من الوهابية، المذهب السني الضيق والصارم، كان يحدّ من مشروعيته الشعبية وسط مجتمع تعدّدي لا ينتمي الى العقيدة الوهابية. وعلى أية حال، اعتقد قادة المملكة

بأن السيطرة على مكة والمدينة هي مبرر كافٍ للحكم التسلّطي، وليس هناك حاجة لتمثيل شعبي أو ديمقراطية من أي نوع. وإقليمياً، بقيت المشروعية الدينية مورد تساؤل بفعل العقائد الضيقة والدفاعية للنظام، بالرغم من رعاية الأماكن المقدّسة .

وحينما تمكن عبدالعزيز آل سعود من الاستيلاء على الرياض ودعم مركزه فيها، سارع إلى إعادة التحالف التاريخي بين آل سعود وآل الشيخ، نسبة إلى الشيخ محمد بن عبدالوهاب مؤسس الحركة الوهابية في الجزيرة العربية، بهدف الاستفادة من البعد الأيديولوجي الديني للحركة الوهابية في توحيد القبائل وسكان القرى النجدية، وضمهم تحت لوائه، وهكذا عمد عبدالعزيز آل سعود إلى إحياء الوهابية، وبث مشايخها بين القبائل، وسعى إلى توطينها في (هجر) [٧] متناثرة في أنحاء الجزيرة العربية، لاسيما في نجد لإضعاف الروابط القبلية. [٨]

وقد نجح في ذلك مما مكنه من إيجاد جيش شبه مؤدلج دون تكاليف تذكر هو جيش(الإخوان) [٩] ، استخدمه في إسقاط الدولة الهاشمية في الحجاز وإضعاف باقي الكيانات ذات الطابع السياسي في غرب وجنوب الجزيرة العربية حتى حدود اليمن الحالية، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى واندحار الدولة العثمانية .

وإذا اعتبرنا أن إحياء الوهابية قد ساهم إسهاماً فعالاً في قيام المملكة العربية السعودية كخطوة أولى تجاه الإصلاح والانتقال من حالة التشتت والصراع القبلي إلى كيان دولة، فإن هذا التالف التاريخي بين الأسرة السعودية الحاكمة والمذهب الوهابي، أنتج دولة أصولية متشددة في تطبيق الشريعة الإسلامية في أكثر التفاسير ضيقاً وتزمتاً وإضفاء القدسية الدينية على القيم والعادات القبلية والقروية، ومحاربة كل حديث وجديد.

وفي ظل هذا الانفجار الوهابي، فإن التعددية الإسلامية وثقافة التنوّع الديني جرى قمعها بصورة متعمّدة. وخلال هذه الفترة، كان النظام السعودي واثقاً بأنه قادر على إعادة تشكيل الإسلام على صورته، وإقصاء مدارس الفكر الإسلامي السني غير المتوافقة معه، وكذلك المذاهب الشيعية من المسجد الحرام ، فقد وضع الحكام السعوديون نهاية للنشاط المعروف بإسم (حلقات العلم) المماثلة للمناظرة الدينية المفتوحة والتي مثّلت تعدّدية الدين. لم يعد مسموحاً بالتنوّع والمناظرة، وبدلاً من ذلك، فإن الوهابية القهرية كانت تمسك بزمام السيطرة الفاعلة. فقد ضربت الوهابية طوقاً محكماً على عملية التحديث السياسي . [١٠]

وتاريخياً، عززت مداخيل النفط قوة سيطرة الحكام السعوديين على العلماء الوهابيين، وخصوصاً في دفع ثمن الفتاوى التي تدعم مصالحهم السياسية، ولعل من المفيد الإشارة الى أن هذا التزايد في الدخل مكّن السلطة السياسية من توظيف الدين بكفاءة عالية وبسط سيطرتها على النشاط الديني عموماً. فاعتماد علماء الدين على الملك في الحصول على مخصصات مالية أدى الى زيادة سلطته الفعلية مع تدن موازٍ في مساهمة العلماء في تقرير المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وقد أشاع المطاوعة مفهوم الطاعة والإذعان للحاكم «ولي الأمر» كواجب ديني، إذ أراد ابن سعود أن يحفظ كيانه السياسي من أي اختراقات تنطلق من داخل حدوده بما يثير قوى خارجية إقليمية ودولية، وفضّل تحويل المشروع الوهابي إلى قوة استقرار داخلية. وهذا بالضبط يفسر قرار ابن سعود توظيف "المطاوعة" في عملية الضبط الداخلي، عبر ضمهم داخل لجان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر "الخاضعة بدورها للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مرسوم ملكي صدر عام ١٩٣٠م وبذلك تمكن من توجيه مهام المطاوعة وضبط حركتهم واستخدامهم كأداة ضبط سياسية تمتد إلى القرى والبوادي والأرياف وتحقق هدفاً مزدوجاً: تبليغ الدعوة الوهابية وتثبيت دعائم السلطة السياسية الحديثة في البلاد. (١١)

وقد كان المطاوعة المتحدرين من قبائل مناصرة لابن سعود، فيما مضى أعضاء في حركة الإخوان وقد عملوا كجهاز فاعل في المراكز التابعة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تحقيق هدفين متداخلين في آن أولاً: نشر المبادئ الوهابية عبر إخضاع المجتمع لعملية توجيه صارمة وأن تطلب ذلك استعمال القوة، وثانياً: تحقيق الولاء للنظام السعودي الحاكم. وباختصار فان "المطاوعة "ربطوا شاءوا أم أبوا بين الولاء للسلطة وبين الولاء للدين إلا أن الغلبة كانت في نهاية الأمر لولاية السلطة التي استخدمت الولاء الديني كأداة للسيطرة.

وقد قيل بأن المنتسبين لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد بلغوا عشرة آلاف منتسباً في بداية تأسيسها عملوا من خلال أكثر من ١٢٠ مركزاً. ويصنف أغلبهم على الفئات الأقل تعليماً ودخلاً فيما كان لسوء الأوضاع الاقتصادية دور في التحاق عدد كبير من المنتسبين إلى مراكز الهيئة حيث لا تفرض هذه المهنة مهارات خاصة بل على العكس فهي توفر مصدراً مالياً إضافيا لكثير من العوائل الفقيرة. (١٢)

الثانية ، ثم ارتفع ليصل إلى ٦٠ مليون دولار في عام ١٩٤٨ ، ثم ١٦٠ مليون دولار في عام ١٩٥٢ حتى وصل سنة وفاته الى ٢٥٠ مليون دولار، وكانت إيرادات الدولة ٧٥٧ مليون ريال ،جاء منها ٩٠٪ من عوائد النفط .[١٧]

إذا فإن المؤثر الحقيقي في التحولات الإقتصادية للدولة السعودية هو النفط الذي أدى إلى تحديث الدولة السعودية داخليا، كما أن إنتاجه وتوجه الدولة إلى التحديث الفوقي شغلها عن إصلاح ضروري للبنية الأساسية وإصلاح أحوال الطبقات الفقيرة ،هذا مع اشتهار الملك سعود بالترف ، وواكب هذا التاثير الداخلي تاثير خارجي تمثل في تحالف الملك سعود مع أمريكا وعدائه مع عبد الناصر و المعسكر الاشتراكي وكل ذلك ادي إلى توجه المعارضة السعودية في عصر الملك سعود إلى التاثر بالفكر الاشتراكي السائد مع اختلاف درجات هذا التاثر .

وبرغم اتهام الملك سعود (١٩٥٣ – ١٩٦٤) بالإسراف ودخول المملكة في أواخر عهده في متاعب مالية أسفرت عن عزله ،إلا أن دخل المملكة في آخر سنة من عهد سعود وصل الي ٥٠٠ مليون دولار[١٨] ، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك علي سياسة سعود وعصره حتى لقد كان البترول هو المؤثر الحقيقي التي تبلورت منه حركة المعارضة ذلك إن الأموال المصروفة لم تنجح في تحسين الخدمات العامة لغالبية السكّان كالماء والصرف الصحي والكهرباء والتعليم والتجهيزات الصحية التي كانت في حالة سيئة للغاية ومتردّية ، وخلال مدة الدراسة تحوّلت المشاريع الإنتاجية الكبرى لخدمة الطبقة الحاكمة بدلاً من المساهمة في تطوير وتحديث الإقتصاد وأصبحت نزيفاً دائماً في الموارد ، وفي الواقع فإن ارتفاع مداخيل النفط قدّم أيضاً موارد لخصوم الملك ، وهناك توتر إجتماعي متصاعد ينبعث من التوزيع غير العادل بدرجة كبيرة لمداخيل النفط ، إذ تذهب نسبة كبيرة من وظائف القطاع الخاص للأجانب ، وتخفي التركيبة القمعية للمجتمع سخطاً شعبياً هائلاً ومسائل حول زعزعة الإستقرار[١٩] .

وحتى ١٩٥٩ حين ظهرت أول ميزانية للدولة السعودية عمادها النفط لم تكن هناك تفرقة واضحة بين أموال الدولة وأموال الأسرة الحاكمة ،حيث كان عبد العزيز يعد أموال الدولة ملكا شخصيا له ينفق منها على أحوال المملكة حسبما يتراءى له ، ثم مع بداية التحديث أنشئت وزارة المالية لضبط حسابات المملكة والتفريق بين مالية العرش ومالية الدولة ، وفي الميزانية المذكورة

والحديث والمعاصر. واستطاع آل سعود من خلال إحيائهم الحركة الوهابية كأيديولوجيا ونجاحهم في جدولة تحالفهم معها أن يضفوا بعض المشروعية الدينية على سلطانهم، ولكن آل سعود فشلوا في تاسيس شرعية شعبية وقانونية معاصرة، وبقيت العائلة السعودية كعائلة إقطاعية أو قبلية اغتصبت السلطة بالقوة وهيمنت على القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الجزيرة العربية. استمد هذا النظام أسس بقاءه من خلال التحالف مع الدول الكبرى وشراء الولاء السياسي باستخدام العائدات النفطية الهائلة، واعتماد سياسة التجهيل والتعتيم الإعلامي والمعرفي.

ب) التحولات الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية :

لم يكن متاحا للنظام السياسي في السعودية أن يتطور بدون قاعدة اقتصادية قوية، فقبيل اكتشاف النفط كان الاقتصاد السعودي بدائيا وصغيرا يعتمد على التجارة، وتصدير المحاصيل المحلية مثل البلح، ورسوم الحج المستوفاة من الحجاج الذين يقصدون مكة المكرمة والمدينة المنورة[١٥].

وبالتزامن مع مرحلة نشأة الدولة الجديدة، لعب النفط واكتشاف الثروات المعدنية دورا مهما في دعم استقرار الدولة الحديثة، حيث بدأت المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م في دعوة العديد من المستثمرين الأجانب للاستثمار في ميدان الثروات البترولية والمعدنية بالمملكة، ولكن لم تتوصل جهود تلك الشركات إلى أي نتائج.

وعادت الحكومة السعودية عام ١٩٣٣م لتمنح امتيازا للتنقيب عن النفط واستخراجه لشركة ستاندر أويل اوف كاليفورنيا (سوكال آنذاك و شيفرون حالياً) في مساحة قدرها ٤٩٥٩٠٠ ميل مربع. وبعد عدة أشهر من توقيع الاتفاقية، أظهرت نتائج عمليات التنقيب عن النفط دلائل مشجعة لوجوده في منطقة جبل الظهران بكميات تجارية وفي عام ١٩٣٨م تم استخراج النفط وتصدير أول شحنة من البترول السعودي من ميناء رأس تنورة في مايو /أيار ١٩٣٩م[١٦].

وساهمت الاكتشافات النفطية، بما وفرته من موارد اقتصادية هائلة في توطيد دعائم الدولة الجديدة اتساقا مع خطط للتنمية استهدفت تطوير كافة مظاهر الحياة في المجتمع السعودي، إذ شهد الملك عبد العزيز في حياته التضخم الهائل في ثروة البلاد من إنتاج النفط. ففي الوقت الذي كان ٢٠٠ ألف دولار قبل الحرب العالمية الأولى، وصل إلى ١٠ مليون دولار قبل الحرب العالمية

الثانية ، ثم ارتفع ليصل إلى ٦٠ مليون دولار في عام١٩٤٨ ، ثم ١٦٠ مليون دولار في عام ١٩٥٢ حتى وصل سنة وفاته الى ٢٥٠ مليون دولار، وكانت إيرادات الدولة ٧٥٧ مليون ريال ،جاء منها ٩٠٪ من عوائد النفط .[١٧]

إذا فإن المؤثر الحقيقي في التحولات الإقتصادية للدولة السعودية هو النفط الذي أدى إلى تحديث الدولة السعودية داخليا، كما أن إنتاجه وتوجه الدولة إلى التحديث الفوقي شغلها عن إصلاح ضروري للبنية الأساسية وإصلاح أحوال الطبقات الفقيرة ،هذا مع اشتهار الملك سعود بالترف ، وواكب هذا التاثير الداخلي تاثير خارجي تمثل في تحالف الملك سعود مع أمريكا وعدائه مع عبد الناصر و المعسكر الاشتراكي وكل ذلك ادي إلى توجه المعارضة السعودية في عصر الملك سعود إلى التاثر بالفكر الاشتراكي السائد مع اختلاف درجات هذا التاثر .

وبرغم اتهام الملك سعود (١٩٥٣ – ١٩٦٤) بالإسراف ودخول المملكة في أواخر عهده في متاعب مالية أسفرت عن عزله ،إلا أن دخل المملكة في آخر سنة من عهد سعود وصل الي ٥٠٠ مليون دولار[١٨] ، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك علي سياسة سعود وعصره حتى لقد كان البترول هو المؤثر الحقيقي التي تبلورت منه حركة المعارضة ذلك إن الأموال المصروفة لم تنجح في تحسين الخدمات العامة لغالبية السكّان كالماء والصرف الصحي والكهرباء والتعليم والتجهيزات الصحية التي كانت في حالة سيئة للغاية ومتردّية ، وخلال مدة الدراسة تحوّلت المشاريع الإنتاجية الكبرى لخدمة الطبقة الحاكمة بدلاً من المساهمة في تطوير وتحديث الإقتصاد وأصبحت نزيفاً دائماً في الموارد ، وفي الواقع فإن ارتفاع مداخيل النفط قدّم أيضاً موارد لخصوم الملك ، وهناك توتر إجتماعي متصاعد ينبعث من التوزيع غير العادل بدرجة كبيرة لمداخيل النفط ، إذ تذهب نسبة كبيرة من وظائف القطاع الخاص للأجانب ، وتخفي التركيبة القمعية للمجتمع سخطاً شعبياً هائلاً ومسائل حول زعزعة الإستقرار[١٩] .

وحتى ١٩٥٩ حين ظهرت أول ميزانية للدولة السعودية عمادها النفط لم تكن هناك تفرقة واضحة بين أموال الدولة وأموال الأسرة الحاكمة ،حيث كان عبد العزيز يعد أموال الدولة ملكا شخصيا له ينفق منها على أحوال المملكة حسبما يتراءى له ، ثم مع بداية التحديث أنشئت وزارة المالية لضبط حسابات المملكة والتفريق بين مالية العرش ومالية الدولة ، وفي الميزانية المذكورة

لسنة ٥٨ :١٩٥٩ تخصص للعرش السعودي ١٧٪ من الميزانية لإنفاقها وفق رغبة الملك بالإضافة الي ١٩٪ من الميزانية وضعت تحت بند (نفقات أخرى) لتنفق حسب الرأي الشخصي للملك أيضا .[٢٠]

وخلافا لوالده عبد العزيز فان الملك سعود اشتهر بالترف و الإسراف ، وشاع الحديث عن ترف القصور الملكية في عهده بما يتناقض مع المحاذير الوهابية السلفية وما كانت عليه المملكة من تقشف قبل ظهور النفط وقد بلغ ما أنفقه الملك سعود علي (الناصرية) (وهي مدينة تشمل عشرات القصور ومساحتها ٨ كم) ٨ مليون ريال ، وحين أصبحت من الطراز القديم هدمها وبنى أخرى حديثة مكانها بمبلغ ٨٥٠ مليون ريال ،منها ما قيمته ٤٣ مليون دولار للخدمات الخاصة بالبلدية ، وفيها مدارس للأمراء من أبناء سعود وملاعب ودور سينما وحمامات صناعية للسباحة وجميع وسائل الراحة والمطاعم الأمريكية ، وكانوا يحضرون له الطعام من الخارج خصيصا مقابل ٣٥٠ ألف دولار شهريا ، كما يشرف الأمريكان علي جميع مرافقها وشؤونها ، وقد أقيم من اجلها مشروع الخرج الزراعي لسد حاجتها من الحليب والزبدة والدجاج واللحوم والبطيخ ، وتكلف مشروع الخرج ٢٧ مليون دولار ، واستوردوا له أبقارا ودجاجا من الولايات المتحدة كلفت الخزينة ٢٠ مليون دولار[٢١] . " ..هذا في الوقت الذي سرق فيه ثلاثمائة بدوي في الإحساء بعيرين واكلوهما بسبب الجوع فامر حاكم الإحساء سعود بن جلوي بقطع أيديهم جميعا وتغريمهم ستمائة ريال ثمن البعيرين .." .[٢٢]

صحيح إن الملك سعود سار على طريق أبيه في إعطاء البدو رواتب ، إلا أنها كانت هزيلة للأفراد وجزيلة نوعا ما لشيوخ القبائل ، ولم تتوازن مع حجم الإسراف والترف الذي أحاط بالقصور الملكية ، وفي تلك الفجوة بين الترف والفقر لعبت المعارضة للملك سعود وتحددت أطروحاتها الفكرية والسياسية في الدعوة للاشتراكية والعدل الاجتماعي .[٢٣]

أدت المداخيل النفطية الهائلة للمملكة العربية السعودية في السنوات الأولى من حكم الملك سعود الى تحولات اجتماعية واقتصادية غير متوقعة السرعة والكثافة ، ذلك أن طبقة وسطى جديدة برزت كتشكيل اجتماعي حيوي في البلاد كان النظام يدرك أن لا مصلحة واضحة لها في تغييره أو تدميره على المدى القريب ، ولكن على المدى البعيد توقع النظام أن تنشا تناقضات جدية بينه وبينها ربما تؤدي الى اضمحلال قدرته على احتوائها إذا حدثت أزمة كبيرة كنتيجة

للخلافات داخل العائلة ، أو لتراجع اقتصادي حاد ، وكان هناك احتمال قوي بظهور أزمات من هذا النوع ، وإذا حدثت بالفعل فان بالإمكان تحول الطبقة الوسطى وبشكل سريع ضد النظام . (٢٤)

هكذا ولدت الطبقة الوسطى في رحم ملكية تقليدية تميل الى صيانة الأسس الدينية والثقافية والسياسية لحكمها فيما تجري تحويلا شاملا في الاقتصاد والبنية التحتية للمملكة ، واعتقد صناع السياسة في السعودية أن هذا التحول يتلاءم مع القيم التقليدية ، بل أكثر من ذلك يمكن أن يدعمها ، فعملية التحديث استلزمت توسيع الجهاز الإداري في الدولة بهدف تنفيذ عدد كبير من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية ، وزيادة عدد أفراد قوى الأمن من اجل حماية البلاد والنظام ، وتطوير جهاز التعليم بهدف تدريب القوى العاملة المتعلمة وزجها في المؤسستين الإدارية والأمنية ، فوفرت هذه القطاعات الثلاثة المكونات الرئيسة للطبقة الوسطى الجديدة .

وفي أواسط الخمسينات كان واضحا أن بروز الطبقة الوسطى كعامل جوهري في المجتمع السعودي هو أمر لايمكن إهماله أو التغاضي عنه ، كما أصبح واضحا أن هذه الطبقة كان بإمكانها امتلاك أدوات (خطرة) من المحتمل أن تؤدي الى إحداث تغيير ثوري في البلاد على غرار ما حدث في البلدان الأخرى .

ج) متغيرات البيئة الإقليمية والدولية :

كانت منطقة الخليج العربي ولا تزال من أكثر المناطق التي حظيت باهتمام القوى الإقليمية والدولية وقياداتها بحكم السيطرة البريطانية ، وبحكم العلاقة المتميزة التي ربطت بين الدول الخليجية وبخاصة العربية السعودية مع الولايات المتحدة ، في وقت كانت الأخيرة شديدة الانحياز لإسرائيل .

من هنا تظهر تعقيدات ومؤثرات البعد الدولي والإقليمي التي طرأت على المجتمع السعودي بتداخل عناصره مع عملية التحديث الاجتماعي من خلال التواجد الأجنبي ، وعلى الرغم من أن السعودية لم تعرف الاحتلال الأجنبي المباشر على أراضيها ، إلا أنها كانت معرضة لوجود أجنبي واسع النطاق مرتبط بتطور الصناعة النفطية ، فالشركات النفطية الأمريكية ببناءها قطاعا إنتاجيا حديثا في اقتصاد متخلف ، خلقت جزءا من الطبقة الوسطى السعودية الجديدة ، ووفرت العائدات الهائلة التي جعلت التحديث الذي أدارته السلطة ممكنا وضروريا معا ، وشكلت بوجودها نقطة تركيز للرفض الوطني . (٢٥)

كان النظام السعودي منقسما وكان يشعر بان مشروعيته موضوعة تحت وطأة المساءلة وتوتراته الطائفية في حالة تصاعد ، وبالرغم من طفرة مداخيل المملكة التي مضت فإن البيئة تبدو ثورية بدرجة كبيرة. والحقيقة أن كلاً من الظروف الثلاثة المحيطة بالدولة السعودية والنظام التي تمت و تتم مناقشتها تبدو عوامل مهمة وأساسية لشعور النظام بحالة عدم الاستقرار بصورة كلية ، وأصبح كلا منها مصدر إستياء معضود بالتحالف الأميركي ـ السعودي ما يجعل النظام السعودي يبدو ضعيفاً وتابعاً ، فالدعم الخارجي الذي قدّمته الولايات المتحدة جعل المواطن السعودي العادي يتساءل ما إذا كانت الدولة السعودية مستعمرة أميركية ، واعتقد كثير من السعوديين أن العلاقات مع الولايات المتحدة لا تخدم المصالح الوطنية للمملكة في المدى البعيد كونها تحرف الموارد عن الإستثمار الداخلي ويتم دفعها لتغطية نفقات الحضور العسكري الأميركي في المملكة والمعدّات العسكرية ، وبوجوه عدّة ونتيجة للرابطة الأميركية فإن النظام راهن في بقائه وسلطته على الضرورة الدولية أكثر من اعتماده على المشروعية المحلية ومنذ الامتياز النفطي الأول للشركات الأميركية في1933 تنامت القوة الأميركية لتصبح الضامن الرئيسي لكل من الثروة النفطية واستقرار النظام. (٢٦)

إن إلتزام الولايات المتحدة بتقديم الدعم للبنية التحتية وخصوصاً الحضور العسكري الأميركي منذ ١٩٤٥ في الظهران بالقرب من حقول النفط في الدمام نبّه الحكام السعوديين لأمنهم الإقليمي وكفلت الولايات المتحدة بقاء المملكة في وجه التهديدات الخارجية وقدّمت الدعم لمحاربة الأعداء في داخل المملكة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا يمكن إغفال التطورات الحاصلة في المنطقة العربية كنشوء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ، وتصاعد حركات التحرر ضد الوجود الاستعماري ، ولا سيما أن التوجه العالمي بعد الحرب العالمية الثانية أصبح مناهضا للاستعمار و مؤيدا لاستقلال الشعوب ، أما الحدث المهم الذي فجر الموقف في المنطقة العربية فهو قيام إسرائيل تحت المظلة البريطانية – الأمريكية عام ١٩٤٨ الأمر الذي أثار حماسة ومشاعرا باتجاه نوعي بدا يفرض وجوده في إحداث تغييرات متعددة على مستوى الوعي في المنطقة ومنها العربية السعودية التي أسهم أبنائها ماديا

ومعنويا في تقديم العون للفلسطينيين ، هذا فضلا عن استقبال السعودية أعدادا من اللاجئين الفلسطينيين الذين أسهموا بشكل فاعل في نشر الوعي السياسي بين أهالي الخليج . [٢٧]

أكثر من ذلك كانت العربية السعودية وخاصة في خمسينات القرن العشرين جزءا من نظام إقليمي عربي يتسم بالتعاون بين اغلب أعضائه عبرت فكرة (القومية العربية الراديكالية) والتي كانت في اغلب الأحوال موجهة ضد الولايات المتحدة عن نفسها من خلاله كقوة مؤثرة ، وهذه الفكرة افترضت " وجود هوية قومية تتجاوز الوطنية والسيادة المحلية للدولة العربية المنفردة " [٢٨] وبررت مساعي زعماء ثوريين في عواصم عربية أخرى وبالأخص الرئيس المصري جمال عبدالناصر الذين دعموا باسم (الوحدة العربية) قوى المعارضة داخل المملكة العربية السعودية المهددة للنظام السعودي على الرغم من أصوله العربية ، إلا انه اتهم من جانبهم بارتباطات (استعمارية) جديدة وبالنقص في الحماسة القومية على النحو الذي سنعرضه لاحقا .

ولهذا السبب كان على الحكام السعوديين أن يكونوا يقظين ليس حيال مؤثرات التحديث الذي كانوا بحاجة إليه فحسب ، بل أيضا تجاه " .. الامتحان القومي لأنظمة ما بعد الاستقلال .. " [٢٩] أي الحاجة لحماية المجتمع والنظام من " ..المكائد السياسية والاقتصادية والثقافية المزعومة الصادرة من قوى مدعومة من الدول التي تسيطر عليها الشيوعية الدولية .. " . [٣٠]

د) الخلافات بين أفراد الأسرة الحاكمة :

يقول احد المؤرخين أن " العائلة المالكة كثيرة العدد كانت دائماً غير متجانسة : إذ يتفاوت أفرادها تفاوتاً كبيراً من حيث المركز الاجتماعي والأموال التي يحصلون عليها من خزانة الدولة. غير أن الحزازات داخل العائلة لم تتحول إلى عداء سافر أبان حياة مؤسس الدولة. فقد كان الأمراء يخافون ابن سعود لأن بوسعه حرمانهم من المخصصات كما فعل مراراً مع المتمردين ؛ وبعد وفاة ابن سعود انفرطت العائلة المالكة وصارت كتلاً متباينة يسعى كل منها إلى نيل حصة الأسد من عوائد الامتيازات والثروة الطارئة وتبوء مناصب حكومية هامة " . [٣١]

و يقول الزركلي أن عبدالعزيز حينما توفي كان عدد الأحياء من أبنائه ٤٣ ولداً وبلغ العدد الإجمالي لأبنائه وأحفاده وحفيداته ـ عدا أبناء بناته ـ ١٦٠ فرداً ، ويزيد العدد على الثلاثمائة إذا أضفنا ذرية بناته. [٣٢] أما الملك سعود المولود عام ١٩٠٢م فكان الابن الثاني لعبدالعزيز بعد

تركي الذي توفي شاباً بسبب إصابته بالإنفلونزا عام ١٩١٩. وأم سعود من آل عريعر وهم شيوخ بنو خالد، وقد توفيت عام ١٩٦٩، أي بعد وفاة ابنها الملك. وكان للملك سعود ٤٠ ولداً وهو عدد مقارب لعدد أخوته، أما غريمه فيصل (المولود عام ١٩٠٦) فلم يكن له غير ثمانية أولاد بعث خمسة منهم للدراسة في المدارس والجامعات الأمريكية وواحداً إلى أوكسفورد وآخر إلى كلية ساندهيرست العسكرية الملكية البريطانية. (٢٣)

وفي الواقع كان هناك مابين ٣٠٠٠ الى ٥٠٠٠ أمير في الفروع المختلفة لأسرة آل سعود بموجب تقديرات مختلفة خلال فترة الدراسة ، ويهيمن كبار الأمراء على سلطات الحكم المركزية والإقليمية فيما يشكل الأمراء الصغار مواقع عديدة في المراتب العليا من الخدمة المدنية والمؤسسات الحكومية والقوات المسلحة والمشاريع الخاصة الكبرى. (٢٤)

ومن حيث المبدأ شكل كبر حجم العائلة وحضورها المنتشر في الحياة السعودية دفاعا قويا عن النظام، و بقي الحكّام السعوديون موحّدين منذ تاسيس مملكتهم، ومع ذلك فان الانقسامات الداخلية في أكبر عائلة حاكمة في العالم تعد ميزة دائمة في السياسة الداخلية السعودية.

مهما يكن، فإن التمايزات الناشئة هدّدت الاستقرار المستقبلي للمملكة والسبب في ذلك يعود الى أن زيادة عدد أفراد العائلة جعلت من مسالة التوارث ذات طبيعة إشكالية أكثر من المعتاد بفعل المجابهات الفرقية المتزايدة والعدد المتعاظم من المتنازعين المحتملين على العرش.

ومن الناحية التاريخية كانت ابرز المخاطر على وحدة النظام هي الفشل في تنظيم عملية الخلافة ، ودخل أعضاء من العائلة في صراعات جدية ومزمنة كان من ابرز ملامحها رغبة كل الأطراف المنخرطة فيها بالحصول على دعم وتأييد من خارج دوائر العائلة ، فكان على مؤسس المملكة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي حكم من لغاية عام ١٩٥٣ أن يزيل حق أبيه في الحكم، ومن ثم استبعاد واحتواء طموحات أخوته الخمسة، وعلى وجه الخصوص أخيه محمد الذي حارب معه خلال معارك الفتح التي وهبت الحياة للدولة ، و شكّل أبناء عم عبد العزيز تهديداً إضافياً لإستراتيجيته في التوارث التي ركّزت على دور أبنائه كملوك مستقبليين ، ولما كان لدى الملك عبد العزيز ٤٣ ولداً، فقد تحدد مقام كل أمير منهم من خلال قبيلة الأم وتحالفه مع أمراء آخرين ، وكانت زيجات عبد العزيز تستهدف حصرياً وغالباً تعزيز السلطة وسط القبائل

المختلفة في الجزيرة العربية ، وكلما كانت قبيلة الأم أشد قوة كلما حظي الإبن بنفوذ ومقام أكبر ، وكانت السلطة إما جماعية على أساس تحالف الأشقاء، وأكبره من حيث الأهمية كان الذي تشكّل من الأخوة السبعة المولودين من زوجة الملك عبد العزيز حصة بنت أحمد السديري [٣٥] ، أو جماعية ولكن في دائرة أصغر، ولكنها أجنحة ذات حيثية معينة مثل جناح الأمير خالد الذي حكم في الفترة ما بين ١٩٧٥ – ١٩٨٢ الى جانب شقيقه محمد (أبو الشرين) ، وكلاهما من إم واحدة يقال لها جوهرة بنت مساعد الجلوي ، وأخيراً، قد تكون السلطة جماعية كما في حالة حكم سعود (في الفترة ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٦٢) ، التي تضم فيصل بن تركي (إبن شقيقه) وقد تولى وزارة الداخلية في عهد الملك سعود. وكانت أمهم وضحاء بنت محمد بن العقاب، وتنتمي إلى قبيلة قحطان [٣٦] .

وهناك من ينتقر لأخ شقيق مثل فيصل (الذي حكم في الفترة ما بين ١٩٦٢ ـ ١٩٧٥) ، وأمه كانت طرفه بنت عبد الله آل الشيخ. وكان فيصل مدعوماً من المؤسسة الدينية التي يرأسها آل الشيخ وأحفاد محمد بن عبد الوهاب. إلى جانب ذلك، فقد سعى فيصل الى سلطة عبر دعم سديري لافت تعزّز بزواجه من إمرأة سديرية [٣٧] .

قام الملك عبد العزيز بتحييد والسيطرة على أبناء عمومته وأخوته، بما يمكّنه من تنظيم عملية توارث واضحة وغير متنازع عليها للسلطة ، إلا انه لم يتمكن من حفظ التماسك بين أبنائه [٣٨] ، وخلاصة القول انه إذا وضع بنظر الاعتبار كبر حجم العائلة على النحو الذي ذكر آنفا ، فانه من الطبيعي أن تظهر بين الأمراء ميول سياسية متباينة ، ومن الطبيعي أن يتصارع كل اتجاه ومعه أنصاره مع الإتجاهات الأخرى من اجل السلطة على نحو ما حدث بالفعل أبان سنوات الصراع بين سعود وفيصل ١٩٥٨ – ١٩٦٤ ، وعلى الرغم من محاولات النظام استبدال الولاء القبلي بالولاء (للأمة) متمثلة في النظام السعودي ، إلا أن العلاقات بقيت متوترة بين القبائل وبوجه خاص بين أعضاء العائلة الحاكمة الذين يربطهم نسب أمهاتهم بالأجنحة الأقل قوة .

المبحث الثاني

اتجاهات المعارضة السياسية وتطوراتها :

١) إضرابات عمال ارامكو عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٦ :

في أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات لاحت في العربية السعودية البوادر الأولى التي تشير إلى أن قوى اجتماعية جديدة لم يعهدها البلد من قبل أخذت تظهر على المسرح السياسي، وأن

نزاعات اجتماعية لم يسبق لها مثيل آخذة في التطور، ولأول مرة طرحت الطبقة العاملة الفتية مطالبها وقضايا إصلاحية أخرى.

كانت شركة النفط الأمريكية – السعودية ارامكو بمثابة رب العمل الكبير الوحيد في البلاد ، وكان العمال السعوديون متذمرين من أسلوب الشركة في معاملة العاملين بها بما يمثل انعكاسا لمواقف الأمريكيين تجاه المواطنين السعوديين ، وكانت سياسة الشركة التي تقوم على التفرقة الاقتصادية والاجتماعية بين العمال السعوديين ونظراءهم الأمريكيين عدت اهانة كبيرة لأبناء البلاد ، فقد أقامت الشركة أحياء سكنية منفصلة لكل من الأمريكيين والفئة الوسطى من العاملين ثم السعوديين ، إذ تراوحت هذه المساكن بين الفيلات الفاخرة والعنابر التي اتخذت شكل الثكنات العسكرية ، أما المباني الخاصة بالمكاتب فكانت فيها دورات مياه منفصلة يتم استخدام كل منها طبقا للمستوى الوظيفي وجنسية الموظفين . (٣٩)

لم تكن هذه الممارسات والإجراءات محل رضا أبناء البلاد العاملين في الشركة ، إذ شعروا وكانهم مواطنين من الدرجة الثالثة في بلادهم ، وعلى الرغم من أن السعوديين كانوا يشكلون ٦١,٧٠ ٪ من قوة العمل في الشركة عام ١٩٥٢ ، فان ٦٩ ٪ منهم كانوا من العمالة غير الماهرة ، وكان هناك ستة أشخاص فقط في مستويات مهنية أو إشرافية ، أما الفئة الوسطى من العمال فكانت من المهاجرين في المقام الأول ويأتي في مقدمتهم الفلسطينيون الذين طردوا من وطنهم عام ١٩٤٨ ، ووجدوا فرصا للعمل في صناعة النفط السعودية ، وكان بين هذه الفئة هنود وباكستانيون أضاف وجودهم بعدا سياسيا لعلاقات العمل لم يعرفه السعوديون من قبل . (٤٠)

وعاد في أوائل الخمسينات عدد من الذين أرسلتهم ارامكو للتدريب من الولايات المتحدة الأمريكية وشغلوا درجات وظيفية أعلى ، ولكنهم وجدوا أنفسهم يعيشون نفس الأوضاع السيئة بمساكن ارامكو ، ومن ثم أدركوا أن سياسة الشركة قائمة على التمييز العنصري أكثر من استنادها الى المستوى الوظيفي (٤١).

شكل عمال أرامكو عام ١٩٥٣م لجنة بمثابة نقابة ، وفي العام نفسه بدأوا كفاحهم بحزم ، حيث نشبت أولى المشاكل في صيف ١٩٥٣ عندما قاد عدد من الذين عادوا حديثا من التدريب ، إدراكا منهم لحقيقة ما يخضعون له من تفرقة مطالبين بضمان حق التنظيم النقابي وزيادة

الأجور وقطع دابر التمييز العنصري، وتوفير مساكن جديدة للعمال ، وإلغاء سياسة العزل بين المساكن ، ودفع أجور النقل ، واعتماد اللغة العربية في المدارس. وصاغ العمال مطالبهم في عريضة رفعت الى الشركة التي قامت بعرضها على الملك ، وتمثل رد فعل الملك في تشكيل لجنة ملكية للتحقيق برئاسة الأمير سعود بن عبد العزيز ولي العهد آنذاك ، وبعد أن حققت اللجنة مع أصحاب الشكوى أمرت بإلقاء القبض على قادتهم ، وامتنعت إدارة أرامكو عن تنفيذ هذه المطالب وأيدتها عملياً اللجنة الملكية الخاصة، واعتقل ٢١ عضواً من اللجنة العمالية [٤٢].

وفي ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣ بدأ إضراب شارك فيه زهاء عشرون ألفاً من العمال في أرامكو، وأعرب سكان المنطقة الشرقية عن تعاطفهم مع المضربين ، وأعلنت الأحكام العرفية في حقول النفط، ونقل إلى المنطقة الشرقية بضعة آلاف من الجنود ولكنهم، شأن رجال الشرطة في المنطقة الشرقية، لم يتحمسوا لتنفيذ الأوامر القاضية بالتحرك ضد المضربين، بل أظهروا تعاطفاً معهم ضد أرامكو. وحينها بلغ الوضع درجة من الخطورة، حملت إدارة أرامكو معها على التفاوض مع اللجنة العمالية والقبول بالكثير من مطالب المضربين وتوفير وسائط النقل ومنحهم علاوات، كما وأطلق سراح المعتقلين من أعضاء اللجنة وأعيدوا إلى أعمالهم، ولكن العمال لم يحصلوا على حق التنظيم النقابي. وقد انتهى الإضراب في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٣م [٤٣].

بدا أن الإضراب يعني بداية مرحلة جديدة نوعية في الحركة العمالية والإصلاحية في السعودية. وبالفعل استمرت في السنوات الثلاث التالية المفاوضات بين ممثلي العمال والشركة، وتولت لجنة ملكية خاصة النظر في النزاع؛ ولكن السعي للحيلولة دون وجود حركة عمالية منظمة كان القاسم المشترك بالنسبة للسلطات السعودية والشركات الأمريكية والمحلية. لقد شكلت أرامكو ما يسمى بـ (لجان الاتصال)، وكلفت شكلياً بدراسة مطالب العمال لتفادي النزاعات. أما في الواقع، فإن هذه اللجان كانت تبحث عن (العناصر المريبة) وتلاحق النشطاء من العمال وتضيق عليهم أو تفصلهم [٤٤].

وكان من نتائج الإضراب أن قام سعود الذي اعتلى العرش بعد ذلك بزيارة الى الظهران واصدر مرسوما يقضي بإحداث تحسينات في ظروف العمل ، وتضمن ذلك زيادة جميع أجور العمال السعوديين بما يتراوح نسبته بين ١٢٪ و ٢٠ ٪ ومضاعفة أيام الاجازات وتحسين أوضاعهم

السكنية ، كما تضمنت الإجراءات أن تدفع الشركة نسبة ٢٠ ٪ من نفقات بناء المساكن الجديدة ، وان تقوم الشركة أيضا بتوسيع مدارس أبناء العمال وبناء عشرة مدارس أخرى في المدن المجاورة والإنفاق عليها ، وشملت التحسينات منافع أخرى تتراوح مابين تقديم معونات غذائية وملابس بأسعار مخفضة ، وفي النهاية حددت تلك الإجراءات أنظمة جديدة لتقديم شكاوى العاملين السعوديين [٤٥] .

تفيد هذه التنازلات أن ارامكو اضطرت لتلبية بعض المطالب ، كما تفيد أن العلاقات بين ارامكو والعائلة المالكة تدعمت وازدادت قوة على حساب العمال ، فكلا الطرفين كانا يبغضان التنظيمات العمالية بنفس القدر ووجدا أن من مصلحتهما تنسيق سياساتهما لقهر مطالب العمال عن طريق تبني موقف يتسم بالوصاية الأبوية : تحسين الأوضاع من جانب ، وممارسة قهر عنيف من جانب آخر .

ونستنتج مما ذكر أن دوافع أول إضراب تمثلت في السخط من أوضاع العمال والأحوال المعيشية ولم تكن هناك أهداف سياسية ، ولكن موقف الحكومة الذي تمثل بوجه خاص في القبض على زعماء اللجنة المنظمة للإضراب دفع العمال الى إدراك ضرورة وجود لجنة عمالية دائمية سرعان ما تطورت الى منبر لمناقشة القضايا السياسية والوطنية .

في السنوات التالية لإضراب عام ١٩٥٣ كان السخط وعدم الرضا من سياسات النظام الملكي الاقتصادية في تزايد مستمر مما ضاعف من قلق السلطات الرسمية ، لذلك كان يتم اعتقال كل مواطن سعودي تثور حوله الشبهات بدون محاكمة وبدون السماح له بتقديم أي تظلم ، وأمضى عدد كبير من السجناء سنوات طويلة في سجون النظام عوملوا خلالها بمنتهى الوحشية " .. ولم يعد العالم يسمع شيئا عنهم لتعذر الحصول على معلومات بشانهم .. " [٤٦] ، وفي عام ١٩٥٥ قامت الشرطة المحلية بالقبض فجاة على مائة عامل فلسطيني يعملون في ارامكو ، وتم ترحيلهم دون محاكمة بتهمة انتماءهم لحركات سياسية عربية علاقاتها غير ودية مع مختلف النظم السياسية في البلاد العربية ، كما تم طرد مجموعة أخرى بتهمة الشيوعية ، وحسبما تذكر المصادر التاريخية فانه لا يوجد دليل واحد يؤيد تلك المزاعم ولكن السلطات الرسمية أرادت أن يكونوا كبش فداء لتخويف باقي العناصر النشطة وردعهم ، وفي العام نفسه ١٩٥٥ كانت أوضاع العمل لا تزال بعيدة عن مستوى احتياجات وطموحات العمال السعوديين الذين بدأوا في ذلك الحين بمناقشة القضايا السياسية ، وتطورت مواقفهم الى معارضة للنظام أكثر تماسكا ، وفي

العام التالي ١٩٥٦ أثار مشاعرهم الوطنية إعلان الحكومة عن عزمها تجديد العقد الذي يعطي قوات الولايات المتحدة الأمريكية حق استخدام قاعدة الظهران الجوية ، وأدى هذا بالإضافة الى الاستياء من ظروف العمل الى بدء سلسلة من المظاهرات والاحتجاجات بدءا من كانون الثاني من العام نفسه ولعدة أسابيع [٤٧].

وعندما قام الملك سعود بزيارة إلى الظهران في ٩ تموز (يوليو) ١٩٥٦م، استقبلته مظاهرة جماهيرية، وسلمت إلى الملك مطالب العمال وهي: الاعتراف رسمياً باللجنة التي انتخبوها وزيادة علاوة غلاء المعيشة، وزيادة الأجور، وتقليص أيام العمل، ووقف التسريح الكيفي، والمساواة بين العمال السعوديين والأمريكان في الحقوق، وإلغاء التمييز العنصري وإصدار قانون يكفل حقوق عمال أرامكو ويحمي كرامتهم.

بعد مرور يومين، في الحادي عشر من تموز (يوليو)، أصدر الملك مرسوماً يمنع كل الإضرابات والمظاهرات ويوقع على المخالف عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات؛ وبدأت حملة اعتقال وتعذيب العمال النشطاء وفق قوائم أعدتها الأجهزة الخاصة لأرامكو والأجهزة الأمنية؛ وفي ١٧ تموز (يوليو) عام ١٩٥٦م أعلنت اللجنة المركزية للعمال الإضراب العام، وكان من بين المطالب التي طرحتها الطليعة الواعية من العمال: سن دستور للبلاد، وإجازة الأحزاب السياسية والتنظيمات الوطنية، ضمان حق التنظيم النقابي وإلغاء المرسوم الملكي حول حظر الإضرابات، وإيقاف تدخل أرامكو في شؤون البلد الداخلية، وإجلاء القاعدة الأمريكية من الظهران، وأخيراً إطلاق سراح المعتقلين كافة . كان رد السلطات متوقعاً فقد تم قمع الحركة بعنف، واعتقل مئات من الأشخاص وعذبوا وصدرت أوامر بسجنهم لمدد مختلفة أو طردهم من البلاد [٤٨].

بعد عام ١٩٥٦ تبنت ارامكو سياسة جديدة ووفرت للعمال ظروفا أفضل تتعلق بالتامين الصحي ومنح القروض بدون فوائد لبناء مساكن خاصة ، وقامت الشركة بعد الإضرابات بتوسيع برامج التدريب بهدف خلق قوة عمل أكثر استقرارا ، ويعني هذا جزئيا تقليل الفرصة أمام أي اضطراب عمالي مستقبلا ، حيث أن التحول من المطالب الاقتصادية عام ١٩٥٣ الى المطالب السياسية عام ١٩٥٦ أزعج كلا من الشركة والنظام ، وكانت الشركة تامل أن تؤدي سياستها الجديدة الخاصة بتوفير ظروف معقولة للعمال الى تقليل النشاط السياسي .

ب) بروز التنظيمات السياسية :

كانت لجنة العمال المشكلة عام ١٩٥٣ هي أول تنظيم يطور السعوديون من خلاله وجهة نظر سياسية ، واستمرت تعمل تحت الظل حتى عام ١٩٥٦ ، وكانت هذه اللجنة بمثابة جبهة سياسية عريضة تضم أعضاء تتباين درجات وعيهم السياسي وتختلف وجهات نظرهم السياسية ، وقد نشا عن هذه المجموعة عدد من المنظمات السياسية التي يصعب تقدير دلالاتها وذلك نظرا للمصاعب السياسية التي عملت في ظلها وعدم استطاعتها تقديم معلومات كافية عن نفسها ، ولكن من الواضح أنها كانت أكثر نشاطا في عهد الملك سعود .

في تلك الفترة بالذات وبالتحديد عام ١٩٥٢ أي قبل أحداث الإضرابات بفترة وجيزة قامت ثورة ٢٣ تموز \ يوليو في مصر وتحول زعيمها جمال عبدالناصر للقومية والنزعة العربية ، وفي عام ١٩٥٦ اكتسب عبدالناصر هيبة كبيرة وشهرة واسعة على صعيد المنطقة العربية نتيجة تاميمه لقناة السويس ومواقفه المعادية للغرب على اثر العدوان الثلاثي على مصر الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، واكتسحت المنطقة العربية موجة حماسة قومية عارمة على مستوى الجماهير ، ولم تكن السعودية بمعزل عن تلك التاثيرات ، فقد حمل المثقفون من الشباب الجديد المتعلم الذين تولوا مسؤوليات إدارية مشاعر رفض واضحة للفساد الحكومي الذي أسهمت فيه الرأسمالية الغربية ، وتبلورت في البلاد حركات سياسية متعددة تركزت شكواها الرئيسة في غياب التحديث الحقيقي وخضوع البلاد للغرب وبوجه خاص لسيطرة الولايات المتحدة ، وكان القاسم المشترك لكل تلك الحركات تاثرها بشخصية جمال عبدالناصر وبالدعاية القومية التي انتشرت في عموم المنطقة العربية ومنها العربية السعودية بطبيعة الحال ، وتحت تاثير الدعاية القومية الناصرية وجدت الميول المناوئة للنظام تربة خصبة بين النخبة المثقفة السعودية فولدت أفكارا ومعتقدات سياسية جديدة تركت بصماتها وأثارها بعمق على المجتمع السعودي [٤٩] ، وكان من ابرز هذه التنظيمات هي :

١) جبهة الإصلاح الوطني :

في مقابل سياسة العنف والقوة التي مورست ضد القوى الاجتماعية بهدف شل حركتها وتعطيل نشاطها كان لابد للعناصر المعارضة متابعة عملها في اتجاه تحقيق أهدافها فشكلت جبهة الإصلاح

الوطني مع بدايات عام ١٩٥٤ ، وضمت الجبهة عناصر مختلفة الإتجاهات من مثقفين وموظفين وعمال ارامكو ومنتسبين الى القوات المسلحة ، ولكنها كانت متفقة على ضرورة إجراء إصلاحات في البلاد في مقدمتها تحرير البلاد الناجز من الهيمنة الإمبريالية ومن التسلط الاقتصادي لأرامكو وشركات النفط الأخرى ؛ إعتماد دستور يكفل الانتخاب البرلماني ويضمن حرية النشر والتجمع وإجازة الأحزاب والنقابات وحرية التظاهر والإضراب ؛ تطوير الصناعة الوطنية وتوفير البذور والأسمدة والآلات الزراعية للفلاحين بأسعار منخفضة ؛ إلغاء الرق ؛ إعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة مع شركات النفط وتعديلها بشكل يضمن حق استثمار ثروات البلد بشكل يكفل تقدمه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ؛ مكافحة الأمية وتأسيس مدارس البنات وتوسيع التعليم العالي والمهني [٥٠].

واعتبرت جبهة الإصلاح الوطني نشاطها جزءاً من " الكفاح التحرري الذي تخوضه الشعوب العربية ضد الإمبريالية وفي سبيل التعاون والوحدة على أساس حر ديمقراطي " [٥١] ، وعلى صعيد السياسة الخارجية دعت الجبهة إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع البلدان العربية وإقامة علاقات اقتصادية مع الدول الاشتراكية، وإتباع سياسة الحياد الإيجابي والتعايش السلمي ومناهضة المذاهب والأحلاف الإمبريالية، والمعلوم أن الشركات الأمريكية وأرامكو تحظران على التجار السعوديين التعامل مع الكتلة الشرقية والدول المناهضة لواشنطن، بل إنها أحبطت اتفاق نقل النفط بواسطة أسطول الملياديرالي اليوناني أوناسيس في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ، وكان العديد من أعضاء جبهة الإصلاح الوطني من النجديين ، وخاصة من قبيلة شمر المعروفة بعدائها لآل سعود وكان ابرز قادتها النقيب عبد الرحمن الشمراني [٥٢].

شارك الشمراني في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، وكان شاهد عيان على الهزيمة التي حلت بالعرب ، وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل الى رتبة ملازم ، وكان متابعا لأخبار الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ، وتاثر بشخصية جمال عبدالناصر والتقى به اثناء زيارة الأخير الى المملكة عام ١٩٥٤ ، وقام في صيف عام ١٩٥٥ بالإعداد لانقلاب وفق النموذج المصري بهدف إسقاط النظام الملكي عن طريق قوات الجيش المرابطة في الطائف ، إلا أن النظام السعودي كشف المحاولة بعد وشاية من احد ضباط المجموعة ، و أعلنت الحكومة السعودية عام ١٩٥٦م عن تصفية جبهة الإصلاح

الوطني، حيث اعتقلت عدداً من أعضائها، علاوة على ٥٦ شاباً عرفوا بأفكارهم السياسية المعارضة ، وتم اعتقال قادة الانقلاب وزعيمهم عبدالرحمن الشمراني والقي بهم في السجن ، وفي شهر أيلول ١٩٥٦ نفذ فيهم جميعا حكم الإعدام [٥٣]. وصار عمل الجبهة في الداخل صعباً للغاية ولكن من نجا من أعضائها واصلوا التبشير بآرائهم في مصر وسوريا ولبنان وفي المحافل الدولية[٥٤].

وتحت تاثير إذاعة (صوت العرب) من القاهرة، وجدت الميول المناوئة للحكومة تربة خصبة بين جزء من الضباط وفئة المثقفين الناشئة والطلاب وتلاميذ المدارس؛ كما كانت صحيفتا (الفجر الجديد) و (أخبار الظهران) المحليتان تنشران مقالات تنتقد الحكومة وتفضح ممارسات أرامكو علناً أو بشكل غير مباشر. بيد أن سلطات الأمن اعتقلت صاحب امتياز (الفجر الجديد) ورئيس تحريرها يوسف الشيخ يعقوب، كما اعتقلت الصحفي أحمد الشيخ يعقوب، وأغلقت الصحيفة. إضافة الى ذلك اعتقلت أجهزة الأمن رئيس تحرير (أخبار الظهران) عبدالكريم جهيمان وجلد قبل إيداعه السجن [٥٥].

اكتشف آل سعود وفي مقدمتهم الملك سعود بعد محاولة الانقلاب الفاشلة ما لعبد الناصر من قوة ذاتية شخصية لا تعتمد على المال ، وأدركوا أن وسائل الإعلام المصرية الناصرية صارت اشد تاثيرا في تشكيل رأي عام عربي وفي إثارة حماس الجماهير أكثر من أي عمل آخر ، وهكذا أحبط أول تنظيم سياسي حاول استخدام مبدأ التغيير بواسطة المؤسسة العسكرية للإطاحة بالنظام الملكي ، ويبدوا واضحا أن بذور ثورة ٢٣ تموز \ يوليو لم يقتصر مداها على قوى المجتمع المدني ، إنما تعدتها الى الضباط ومؤسسة الجيش التي استخدمها النظام في قمع إضرابات العمال المتكررة بين الحين والآخر .

٢) منظمة طلاب المدارس :

في عام ١٩٥٦ أسست لأول مرة في تاريخ نجد منظمة تلاميذ المدارس في مدن عنيزة وبريدة وشقراء والرس؛ وكان من مطالبها الأساسية حل جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي شكلت في العشرينات ووصفوها بانها " بؤرة عفن تشكل خطراً على الأطفال الطامحين إلى العلم " [٥٦] ، وطالب التلاميذ بتوحيد أساليب وبرامج التدريس وجعلها على غرار النظام المتبع في مصر وسوريا، وتأسيس معاهد عليا في البلد. وجرت في بريدة اشتباكات بين التلاميذ والمتعصبين من

جماعة الأمر بالمعروف والشرطة، اعتقل أثرها عشرات الأشخاص وجلدوا ، وخشيت الحكومة أن يؤدي تطور التعليم والدراسة في الخارج إلى ظهور ما تسميه بـ (الأفكار الهدامة) فقررت منع الدراسة في الخارج؛ وفي نيسان (أبريل) ١٩٥٥م أصدر الملك سعود مرسوماً يقضي باستدعاء كل الطلبة السعوديين الدراسين في الخارج، وحرمان المخالف الجنسية السعودية. واستثنى المرسوم طلبة المعاهد العليا الذين يدرسون الهندسة والحقوق والطب، وكان القرار منافياً لاحتياجات البلد، وأبطل مفعوله بعد سنوات [٥٧].

٣) اتحاد شعب الجزيرة العربية :

أسس هذا التنظيم ناصر عبدالله السعيد [٥٨] عام1957 الذي يعد من ابرز العناصر العمالية النشطة في المملكة العربية السعودية ، وقد شارك في الإضرابات العمالية المبكرة في أعوام ١٩٥٣ و ١٩٥٦ ، واسهم بدور قيادي فاعل في إنجاح الإضرابات ، وكان ضمن الوفد الذي تقدم بمطالب العمال الى السلطات السعودية لذا عد من الأعضاء المؤسسين للجنة العمالية الى جانب جبهة الإصلاح الوطني التي تقدم ذكرها [٥٩] .

تأثر ناصر السعيد بشخصية جمال عبدالناصر تأثرا كبيرا ، وبمواقفه ضد دول الغرب ودعوته الى الوحدة العربية والتخلص من الاستعمار والاستغلال والتبعية ، وفي اثناء تحركاته بين العمال قام بتوزيع بيانات ومنشورات تاييدا لعبدالناصر دعا فيها الى ضرب المصالح الغربية في المنطقة الشرقية حيث توجد منشات النفط ، وكان آخر نشاط له قيادته مع بعض العناصر العمالية لإضراب تموز \ يوليو ١٩٥٦ ، واستطاع بعدها الهرب الى دمشق ، ومن هناك راح ينتقل مابين القاهرة ودمشق ليبدأ صفحة جديدة من نشاطه السياسي [٦٠] .

طالب ناصر السعيد علناً بالتالي: سن دستور عصري للبلاد؛ إجراء انتخابات برلمانية؛ إلغاء مجلس الشورى المعين والصوري ومنح حرية العمل والتنظيم النقابي. كما دعا في رسالته إلى منح حريات ديمقراطية واسعة، بينها حرية التظاهر والإضراب والصحافة، إضافة الى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وسن القوانين، والاعتراف بحرية الشيعة ومساواتهم مع باقي المواطنين، وحظر الرق، وتحديد نفوذ آل الشيخ والمطاوعة، ووقف الهيئات الخاصة الأمريكية والمراكز الدعائية لأرامكو [٦١] .

ونظرا لخبرته في ميدان العمل النقابي فضلا عن قدرته المتميزة على الكتابة والعمل السياسي ، تمكن ناصر السعيد في غضون مدة قصيرة من الاستعانة بأكثر من ثلاثة عشر صحيفة عربية في كل من سوريا ولبنان ومصر لإيصال قضية زملائه المعتقلين والمطالبة بحقوق العمال ، ولم يترك بابا إلا وطرقه لتحقيق أهدافه فاخذ يقوم باتصالات رسمية ويصدر البيانات ويكتب المقالات المطولة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية ويندد بالنظام السعودي وإجراءاته القمعية ويدعو المنظمات الدولية والأحزاب الوطنية والديمقراطية لحثها على المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين ، مما جعل السلطات السعودية تخطط للعمل على تصفيته [٦٢] .

وعندما لاحت الوحدة المصرية – السورية في الأفق عام ١٩٥٨ وعزم الملك سعود على ضربها ، اقترن اسم ناصر السعيد بالرئيس المصري جمال عبدالناصر كهدف مزدوج للمخطط السعودي لإجهاضها مما اثر تاثيرا كبيرا في تعزيز العلاقة بينهما ، إذ استدعاه جمال عبدالناصر الى القاهرة ليواصل نشاطه من هناك ، وبحكم هذه العلاقة وجد تنظيم اتحاد شعب الجزيرة مجالا أوسع لنشاطه ضد الحكم السعودي سواء في الإذاعات الرسمية أو المؤسسات الصحافية ، كما قام بإصدار جريدة سرية باسم (الثورة) ومجلة شهرية باسم (الثورة العربية) ، وعندما وقعت حادثة انفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١ بدا التنظيم ببث برنامج (صوت الأمة العربية) من إذاعة صوت العرب تحدث فيه عن إسراف العائلة المالكة وفسادها وأوضاع العمال المزرية ، وتهجم فيه على السياسة الأمريكية وشركة ارامكو ، وكان لهذا البرنامج التاثير الايجابي في نفوس الشباب السعودي الذي تابعه بشغف ، مما دفع بالأمير فيصل الى الطلب من جمال عبدالناصر بواسطة مجموعة (الأمراء الأحرار) التي سياتي الحديث عنها لاحقا أن يوقف بث البرنامج ولكنه رفض ذلك بشدة [٦٣] .

وفي عام ١٩٦٢ أصبح شعار الاتحاد (الحرية للوطن والاشتراكية للشعب) وجاء في دستوره " .. اتحاد شعب الجزيرة تنظيم عربي ثوري يؤمن بالاشتراكية العلمية ، ويهدف الى التخلص الكامل من النظام الملكي والقضاء على النفوذ الاستعماري وتخليص البلاد من كل القيود التي تحول دون تقدمها .. " [٦٤] .

إذا يمكن تفسير قوة أنشطة الجماعات المعارضة للنظام السعودي بما قدمه جمال عبدالناصر من دعم وإسناد لتعزيز الشعور فوق الوطني (القومي) ، مع ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار حالة الغليان السياسي داخل المملكة من ذلك الحين ، وعلى الرغم من الإجراءات الصارمة والعنيفة

في حينها، أصدرت جبهة الإصلاح الوطني في السعودية نداء من دمشق وجهته إلى فيصل ضمنته مقترحات مماثلة لتلك التي وردت في رسالة العمال المضربين إلى الملك سعود عام ١٩٥٣، إلا أن ذلك لم يغير من الواقع شيئا. بعد بعض الوقت اتضحت الصورة وصرح وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس بأن تسلم حكومة فيصل مقاليد السلطة يدل على " أن الأحداث تسير في مجراها الطبيعي " وأنه " لن يحدث تغيرات في العلاقات السعودية الأمريكية " [٦٧] ، وفي نيسان (أبريل) عام ١٩٥٨م قررت قيادة جبهة الإصلاح الوطني أن تؤسس، اعتماداً على تنظيمها، منظمة جديدة باسم جبهة التحرير الوطني في السعودية ، وسرعان ما رفضت هذه المنظمة المعارضة تأييد فيصل ونددت بأعماله [٦٨] .

في خضم تلك الأحداث أدخل مرسوم ملكي صدر في ١١ أيار (مايو) ١٩٥٨م بعض التغييرات الجزئية على نظام مجلس الوزراء الصادر عام ١٩٥٤ ، وفصل بين صلاحيات المجلس وصلاحيات الملك ، إذ منح رئيس مجلس الوزراء السلطة الإدارية ولكن السلطة السياسية ظلت للملك ، وطرح المرسوم مهمة تنظيم المالية ومكافحة الرشوة والفساد ، كما حظر على أعضاء مجلس الوزراء تولي أي وظيفة جديدة داخل الحكومة أو خارجها دون الحصول على موافقة رئيس الوزراء ، إضافة الى ذلك حظر عليهم تملك أموال الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأن يكونوا أعضاء في مجالس إدارة الشركات التجارية [٦٩] .

لم يلق الملك سعود سلاحه بتنازله عن السلطة الفعلية لولي العهد، فقد احتفظ بعلاقات طيبة مع الارستقراطية العشائرية وجزء من علماء الدين، وظل يؤكد على وفائه للتقاليد وصار يوزع العطايا بسخاء ، وزار سعود مصر صيف عام ١٩٥٩م محاولاً أن يدفع عن نفسه شبهات العداء لعبدالناصر ، وأمضى سعود عام ١٩٦٠م بأكمله متنقلاً في أرجاء المملكة، وكان أحياناً يتغيب عن العاصمة عدة أسابيع ويقيم الولائم لشيوخ القبائل ويجزل لهم العطاء ، كما كان يدفع ديون الفقراء فينقذهم من الحبس ويعطي المرضى مالاً للتداوي ، وخلال الفترة نفسها وثق الملك ارتباطه برجال الدين وبالمظاهر الدينية فصار يشارك باستمرار في غسل الكعبة عشية موسم الحج ، وتبرع بأموال لتعمير وبناء مساجد داخل السعودية وخارجها، كما وزع باسمه أموالاً لتوفير المياه في البلدات وشق الطرق وما إلى ذلك وظل الملك وأبناؤه يسيطرون على مبالغ طائلة

من المال ، إذ كان ابن الملك أو أخاه إذا لم يكن يتبوأ منصباً رسمياً يحصل من بيت المال على عشرة ملايين ريال سنوياً إن كان متزوجاً ومليونين إن كان أعزبا ، أما سائر الأمراء فقد كانت مخصصاتهم تتحدد طبقاً لدرجة قرابتهم من الملك المؤسس [٧٠].

كان الأمر الحاسم في الصراع بين سعود وفيصل، ظهور مجموعة من الأمراء السعوديين الداعين إلى الإصلاحات أقام سعود صلات بهم ووعد بصيغ حذرة بمؤازرتهم وتحاشى الملك التعهد بالتزامات محددة لأنه لم يكن جوهرياً من أنصار الإصلاح ، ولأنه كان يخشى التيار المحافظ الممثل بمشايخ الوهابية ، وألمح الأمير نواف بن عبدالعزيز في تصريح له بالقاهرة في أيار (مايو) ١٩٦٠ إلى وجود ميل لإقامة أول جمعية دستورية وإعداد أول دستور للدولة وتأسيس محكمة عليا ولجنة عليا للتخطيط ، وكان هذا تعبيراً عن رأي مجموعة الأمراء الشباب الذين كان أبرزهم طلال بن عبدالعزيز والذين أطلق عليهم لاحقاً لقب (الأمراء الأحرار) [٧١].

كان طلال واحداً من الأخوة الصغار لسعود، وكان ترتيبه السادس عشر من حيث العمر، الأمر الذي يجعل دوره في تسلم الملك بعيداً ، لذا فقد شرع انطلاقاً من طموحاته الشخصية ، وهذا ما أثبتته الأحداث فيما بعد ، يبشر بفكرة الحكم الدستوري أملاً في الاقتراب من السلطة عن طريق الإصلاحات ، وفي حزيران (يونيو) ١٩٦٠م اقترح طلال إقامة نظام ملكي دستوري، فرفض فيصل الاقتراح وأبعد عنه طلال وجماعته ، وفي آب (أغسطس) ومطلع أيلول (سبتمبر) عرض الأمراء الشباب مشروع الدستور على الملك ، فرفضه باعتباره متطرفاً ولكنه حاول الاحتفاظ بصلاته مع المجموعة .

وفي أيار (مايو) ١٩٦٠ اعتزم فيصل التوجه إلى أوروبا للعلاج وعين الأمير فهد بن عبدالعزيز وكيلاً له ، ولكن سعود رفض المصادقة على هذا التعيين وأيد عدد من الأمراء فيصل بينما وقف عدد آخر، وبينهم طلال ونواف، إلى جانب الملك ؛ ولم يجرؤ فيصل على مغادرة البلد.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠ م أخذ سعود يطالب فيصل بإحاطته علماً بجلسات الحكومة، وعدم تعيين أمراء للمناطق والمدن والبلدات وكذلك تعيين القضاة إلا بموافقته، وبأن يمتنع عن نشر الميزانية دون مصادقته عليها، كما طالب بزيادة نفقات البلاط وأن تدفع لأولاده الصغار مخصصاتهم كاملة ، وفي ١٨ كانون الأول (ديسمبر) قدم فيصل للملك مسودة مرسوم ملكي حول الميزانية، فرفض الملك توقيعه بحجة أنه لا يحتوي على تفاصيل واضحة ، وفي مساء اليوم نفسه

رفع فيصل رسالة احتجاج إلى الملك اعتبرها الملك سعود طلب استقالة. وهنا بدأت المرحلة الثانية من الصراع على السلطة بين سعود وفيصل ، ففي ١٢ كانون الأول ١٩٦٠ وافق سعود على (استقالة) فيصل وبالتالي حكومته ، وتولى مهمات رئيس الحكومة وعين وزراء جددا ، وضمت الحكومة الأميرين طلال بن عبدالعزيز ومحمد بن الملك سعود اللذين أسندت إليهما على التوالي وزارتا المالية والدفاع [٧٢].

إضافة الى ذلك تم تعيين أحد أنصار طلال وهو عبدالمحسن بن عبد العزيز وزيراً للداخلية، بينما عين بدر بن عبد العزيز وزيراً للمواصلات؛ وأسندت وزارة النفط والمعادن إلى وجه قومي معروف هو الشيخ عبدالله الطريقي [٧٣] ، ولأول مرة في تاريخ البلد استلم أشخاص لا ينتسبون إلى العائلة المالكة غالبية الحقائب في الوزارة (ستة وزراء من أصل احد عشر وزيرا)[٧٤].

كانت عودة الملك سعود إلى السلطة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ تعني الانبعاث المؤقت للميول المناوئة للغرب التي كانت سائدة في تلك الفترة، وقد اقترنت شكوك سعود إزاء الأمريكان بالنزعة القومية (للأمراء الأحرار) ، وفي آذار (مارس) ١٩٦١م أعلمت السعودية الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لن تجدد اتفاقية القاعدة الجوية في الظهران التي كان سينتهي مفعولها بعد سنة؛ وأعلن الملك سعود أن السبب الرئيسي لذلك هو مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل . وفي ٢ نيسان (أبريل) ١٩٦٢ سلمت الولايات المتحدة قاعدة الظهران إلى الحكومة السعودية ، وبذا صار لدى هذه الحكومة واحداً من أكبر المطارات في العالم ، إلا أن العسكريين الأمريكان عادوا إلى القاعدة بعد ستة أشهر تقريباً أثر أحداث ثورة اليمن [٧٥].

في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠م أعلنت إذاعة مكة أن مجلس الوزراء وافق على تشكيل مجلس وطني منتخب جزئياً وقرر وضع مسودة الدستور، ولكن الإذاعة عادت بعد ثلاثة أيام لتنفي الخبر. وكان من الواضح أن الملك سعود لا يعتزم التنازل لحلفائه المؤقتين من الأمراء الشباب، ولكن التلميحات باتجاهات الإصلاح أخذت تظهر في الصحافة العربية والسعودية دون وجود نيّة لذلك، إذ نشرت (الجريدة) اللبنانية نص (مسودة الدستور) المؤلفة من مائتي مادة والتي وضعها حقوقيون مصريون بتكليف من الأمير طلال وزملائه من مجموعة الأمراء الشباب. ويبدو أن هذه المسودة سربت إلى الخارج عن قصد حيث نفى مدير الإذاعة والصحافة السعودي الخبر الزاعم بأن الملك هو الذي عرض مسودة الدستور [٧٦].

في تلك الأثناء تبلورت داخل الأسرة السعودية الحاكمة ثلاثة مراكز متصارعة على السلطة. فقد كان الملك سعود يستند إلى مجموعة من الأمراء وبعض شيوخ القبائل، بينما يحظى فيصل بمساندة مجموعة أخرى من الأمراء والكثير من علماء الدين وتجار الحجاز المتنفذين، أما المركز الثالث فقد تزعمه الأمير طلال المتمتع بتأييد فئة المثقفين الناشئة من خريجي الجامعات الأجنبية وعدد من الموظفين . وظل الصراع داخل الأسرة المالكة السمة الرئيسية للحياة السياسية في البلد طيلة عام ١٩٦١ ، وكان الانتقال من معسكر إلى آخر أمراً طبيعياً فعبدالله بن عبدالرحمن وعدداً آخر من أعمام الملك سعود وإخوانه سرعان ما انتقلوا إلى جانب فيصل ، ومن مجموعة (الأمراء الأحرار) انضم طلال وبدر وعبدالمحسن إلى مجلس الوزراء وعين فواز حاكماً للرياض، واستقال نواف من منصب وزير الداخلية وظل محايداً، وسرعان ما عين رئيساً للديوان الملكي [٧٧].

خلال عام ١٩٦١، أسس الملك لجنة عليا للتخطيط وأصبح طلال أول رئيس لها، وكان من الواضح أن طلال يرمي إلى تعزيز سلطته مما نفّر منه أبناء سعود وأقربائه المقربين . وفي نفس العام تزايدت البطالة وحاول طلال تنفيذ أشغال عامة لزيادة العمالة، ولكن الاعتمادات لم تكن كافية ، وفي الثامن من حزيران (يونيو) أسست وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وحاولت أن تحظر العمل الإضافي وتحد من تشغيل الوافدين ، وفي ٢٥ تموز (يوليو) صدر مرسوم ملكي بتاسيس المجلس الأعلى للدفاع برئاسة الملك ويتألف من وزير الدفاع والطيران (نائباً للرئيس) والمفتش العام للجيش ورئيس الأركان ووزراء الداخلية، والمالية والاقتصاد، والمواصلات، والخارجية، وحدد المرسوم مهمة المجلس بوضع سياسة دفاعية طويلة الأمد للجيش السعودي ، ونظراً لتنامي المعارضة صدر إيعاز خاص نص على أن تكون عقوبة الجرائم المرتكبة ضد الأسرة المالكة والدولة الإعدام أو السجن المؤبد، وصارت عقوبة الإعدام تهدد كل من يحاول تغيير النظام الملكي أو يتطاول على أمن الدولة أو يسعى لشق القوات المسلحة [٧٨].

على صعيد آخر، ركزت مجموعة فيصل هجومها على طلال متحاشية المساس بالملك ، وأخذ الذين يناصرون فيصل سراً أو علانية يوحون للملك بأن التجديدات سوف تودي به إلى الهلاك وحذروه من الوزراء الجدد ، وفي الوقت ذاته عمل أنصار فيصل على عرقلة إجراءات (الأمراء الأحرار)

الإصلاحية ، وكان الأمراء المحافظون من آل سعود وكبار الموظفين يتحالفون في نشاطاتهم مع الأوساط الدينية التي خشيت من أن تؤدي الإصلاحات إلى الانتقاص من دور علماء الدين في البلد .

بدأ الهجوم من رجال الدين وعلى رأسهم مفتي الديار السعودية محمد بن إبراهيم آل الشيخ ورئيس جماعة الأمر بالمعروف الشيخ عمر بن حسن ، فقد وجه المفتي رسالة إلى الملك يذكر فيها بحقه في الاطلاع على كل قوانين الحكومة وإيعازاتها قبل تطبيقها للبت فيما إذا كانت مطابقة لأحكام الشرع ، وقال المفتي أنه لا يوافق على قانون العمل لمخالفته روح الإسلام ، وذكر مثلاً أن العامل الذي يصاب بعاهة أثناء العمل يجب أن يحصل فقط على تعويض عن اليوم الذي أصيب أثناءه لأن الإصابة قضاء وقدر ، وخلافاً لرأي طلال وزير المالية وافق سعود على رأي المفتي لتهدئة علماء الدين ، وسرعان ما طالبت جماعة الأمر بالمعروف بغلق ستوديوهات التصوير في الرياض واقترح الملك على الحكومة الخضوع لهذا المطلب ، وكان تنفيذ هذا الإيعاز يعني الانهيار التام لهيبة الحكومة لذا أقدمت على حل وسط بأن أمرت برفع اليافطات عن الاستوديوهات وإزالة واجهاتها الزجاجية [٧٩] .

جوبهت محاولات طلال لتنظيم المالية بمقاومة سعود ورجال حاشيته الذين لم يعودوا إلى السلطة لتقييد جشعهم ، ويقول طلال في مذكراته أن الملك شارك في المضاربة بالأراضي مما أضر بمالية الدولة، وكانت له حصة من المقاولات الحكومية ، وحصل على مبالغ طائلة بإيصالات مزيفة مستخدماً موظفي وزارة المالية، ورفض سعود اقتراح طلال بتأميم شركة الكهرباء الأهلية في الرياض للحصول على واردات إضافية واستغلت جماعة فيصل هذه المحاولة لتأليب الأوساط التجارية ضد طلال وسائر (الأمراء الأحرار) وبثت إشاعات تزعم أن طلال يعتزم تأميم المؤسسات الصناعية والشركات التجارية ، حاول الملك سعود التوصل إلى حل وسط مع فيصل وجماعته والتضحية بطلال وفريقه وأصدر في ١١ أيلول (سبتمبر) مرسوماً أقال فيه طلال وبدر وعبدالمحسن من الوزارة ، وفي الشهر نفسه عين الأمير نواف بن عبدالعزيز، الذي كان يعد محايداً، وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني وأسندت المناصب الأخرى إلى أبناء سعود [٨٠] .

تدخل عامل آخر في الصراع بين الأخوة وهو صحة الملك التي ساءت إلى حد نقل سعود فاقداً الوعي في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) إلى المستشفى الأمريكي بقاعدة الظهران، ثم اضطر للسفر إلى الولايات المتحدة للعلاج ، وربما يكون للأمريكان ضلع في ترحيله لأن لهم مصلحة في إبعاد

الملك عن البلد ، وقبيل مغادرة البلد، ونزولاً عند إلحاح كبار أفراد العائلة المالكة عين سعود في ٢١ تشرين الثاني فيصل وصياً على العرش فاستغل غياب الملك للقضاء على خصومه وتعزيز سلطته[٨١].

في آذار (مارس) ١٩٦٢ اضطر الملك بسبب تدهور صحته إلى تعيين فيصل رسمياً رئيساً للحكومة، فطالب فيصل بإقصاء عبدالله الطريقي من مجلس الوزراء ووافق سعود ، " فهللت أرامكو فرحاً لهذه الخطوة " [٨٢] ، إذ أنها كانت تنظر الى وزير النفط كما يقول طلال بمثابة عدوها الأول ، وكانت أرامكو في التقارير المرفوعة إلى الحكومة السعودية تندد بنشاط الطريقي وتتهمه بـ (الشيوعية) ، وهكذا عاد فيصل ليستلم السلطة الفعلية بعد خمسة عشر شهراً من إبعاده عن رئاسة الحكومة ، ولكن الصراع لم يتوقف إلا ليتحدم من جديد .

أمضى سعود بقية السنة (١٩٦٢) في الولايات المتحدة حيث أجريت له سلسلة عمليات جراحية ، وواصل طلال الحديث عن الإصلاحات إذ دعا إلى إجراء تغييرات في نطاق الشرع على أساس الاجتهاد الأمر الذي كان يعني عملياً إدخال أحكام قانونية جديدة على الشرع لضبط الظواهر الاجتماعية الجديدة[٨٣].

لم يجد طلال وجماعته دعماً داخل البلاد فهاجروا للخارج ، وفي ١٥ آب (أغسطس) ١٩٦٢ عقد طلال مؤتمراً صحفياً في بيروت انتقد فيه النظام السعودي رغم أنه لم يذكر الملك بالاسم ، وذكر الأمير أن هدف مجموعته يتمثل في إقامة ديمقراطية دستورية في الإطار الملكي التي حظيت بتاييد أربعة أمراء هم عبدالمحسن بن عبدالعزيز، وبدر بن عبدالعزيز، وفواز بن عبدالعزيز، وسعد بن فهد .

وخشية من إثارة غضب الرياض ، حاولت الحكومة اللبنانية التخلص من الأمراء الشباب ففادروا إلى القاهرة، حيث استقبل الرئيس عبدالناصر الأمير طلال شاكرا إياه على تهنئته لنجاح مصر بإطلاق أول صاروخ مصري الصنع ، وأعلن الأمير طلال في مؤتمر صحفي أعاد رغبته في إقامة ديمقراطية دستورية في إطار النظام الملكي ، الأمر الذي أدى الى انقطاع صلة الأمير بالنظام السعودي وتم سحب جواز سفره ومصادرة ممتلكاته والقبض على مؤيديه داخل السعودية .

وفي مجمل الأحوال كان الصراع على السلطة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات عرضة لتاثير مختلف الطموحات والنزعات السياسية إذ كان برنامج مجموعة طلال يجسد الأفكار

الإصلاحية الليبرالية أضفي عليها الطابع العروبي لكسب التأييد الداخلي والعربي ، ورغم أن الأسرة المالكة كانت تتنازعها التناقضات إلا أنه لم يكن لديها خصوم أقوياء ، فجيل الشباب المتعلمين المنحدرين من (الفئات الوسطى) كان يمثل مجموعة ضئيلة جداً في الإحساء وجدة والقصيم ، واقتصر نشاطها ، حسب المعلومات المتوفرة، على توزيع منشورات ونشر رسائل مفتوحة في الصحافة بالخارج تحمل روح الإصلاح والتحديث ، وكانت نسبة الأمية في البلاد تصل إلى ٩٥٪ مما جعل تاثير جبهة التحرير الوطني واتحاد شعب الجزيرة محدوداً ، وبعد فشل الإصلاحات السلمية صعدت الجبهة من مطالبها ودعت الى إلغاء نظام الاستبداد الملكي وإقامة نظام برلماني ووضع سياسة اقتصادية وطنية وإعادة النظر في كل الاتفاقيات النفطية، كما أكدت الدعوة إلى الحياد الإيجابي ورفض تاجير قاعدة الظهران. هذه المطالب كانت راديكالية بما فيه الكفاية، وكان المجتمع المحافظ أقل ميلاً لها خاصة في البيئة التي يسيطر عليها مشايخ المذهب الرسمي وشيوخ القبائل [٨٤] .

المبحث الرابع

الثورة اليمنية وتاثيراتها على نشاط المعارضة السياسية ١٩٦٢ – ١٩٦٤

في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ توفي أمام اليمن أحمد فتولى الحكم ابنه وولي عهده الأمير محمد البدر، وفي ٢٦ من الشهر ذاته قامت الثورة في اليمن، حيث استغلت مجموعة من الضباط المناوئين للحكم الملكي برئاسة عبدالله السلال فرصة تغير الإمام فاطاحت بالحكومة واستولت على السلطة. حصل النظام الجمهوري الجديد على تاييد فوري من مصر، وعند ابتداء شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ كانت ٢٦ دولة قد اعترفت بالجمهورية العربية اليمنية [٨٥] .

قررت العائلة السعودية الحاكمة رص صفوفها لمواجهة الخطر القادم من اليمن، وكان غالبية الأمراء يميلون إلى حرمان الملك سعود من أي دور فعال في السياسة بسب صلاته مع الإصلاحيين و(الأمراء الأحرار). كما أن واشنطن كانت تؤثر فيصل ، لأنها لم تنس تصريحات سعود وأعماله ذات الطابع القومي في المرحلة الأولى لتسلمه السلطة. وإزاء ضغط الأمراء وعلماء الدين اضطر الملك سعود في ٢٥ (أكتوبر) ١٩٦٢م إلى تعيين فيصل رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية مرة أخرى .

أدت ثورة اليمن والمجابهة المصرية السعودية إلى تصاعد مؤقت في نشاط مجموعة الأمير طلال. فقد أعلن في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢ عن تشكيل (جبهة التحرير العربي السعودية) ونشر برنامجها؛ وذكر طلال أن التنظيم الجديد سيناضل من أجل إقامة نظام ديمقراطي في السعودية وإلغاء الرق هناك والعمل في سبيل إعادة النظر في اتفاقيات الامتيازات النفطية بغية حماية مصالح البلد، وإنشاء شركة وطنية لاستخراج النفط، والكفاح في سبيل الوحدة العربية وضد الأحلاف الإمبريالية والقواعد العسكرية. وقد راعى الأمير فيصل الكثير من مطالب طلال وأدرجها في بيانه الحكومي لاحتواء المعارضة، دون أن يفعل ذلك [٨٦].

في مطلع الستينات وضعت الصيغة التنظيمية لمجموعة المعارضة المهمة اتحاد شعب الجزيرة العربية ، بقيادة ناصر السعيد، وأعلنت المنظمة أنها تمثل جميع فصائل الكادحين، بمن فيها العمال والفلاحين والطلاب والموظفين والجنود والضباط والأطباء، ووزعت المنظمة في جدة والرياض ومكة منشورات مناهضة للحكم الملكي، ودعت في إذاعة موجهة من القاهرة إلى تصفية الحكم الملكي السعودي وتأسيس جمعية وطنية تمثل كل فئات الشعب. وبعد ثورة اليمن انتقلت قيادة الاتحاد من القاهرة إلى صنعاء حيث أنشأت قيادة عليا للعمل في السعودية وأعلنت قيادته كانون الأول ١٩٦٢ انتهاء انتقال جميع أنصاره المنفيين الى اليمن [٨٧].

قام الاتحاد ببث برنامج (أولياء الشيطان) من العاصمة اليمنية ، وفي أواخر ١٩٦٣كثف من نشاطه داخل العربية السعودية حيث تم توزيع عدة منشورات باسمه أعلن فيها بداية الكفاح المسلح ، وقد قام بالفعل في السنوات اللاحقة بعدة عمليات مسلحة ونفذ عدة تفجيرات في الرياض والدمام والظهران وجيزان ونجران وفي عدة قواعد عسكرية سعودية بالقرب من الحدود اليمنية وأعلن الاتحاد مسؤوليته الكاملة عنها [٨٨].

بديهي أن مجموعتي الأمير طلال وناصر السعيد كانتا متباينتين من حيث التركيب الاجتماعي والتطلعات السياسية وأساليب النضال، وكانتا تتبادلان التهجمات. أما جبهة التحرير الوطني فقد حاولت توحيد القوى المعارضة، وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢م اندمجت بجبهة التحرير العربية، حيث صار اسم التنظيم الجديد (جبهة التحرير الوطني العربية)، وانتخب الأمير طلال بن عبدالعزيز أميناً عاماً لها، وكان من ابرز أعضائها إبراهيم أبو طقيقة ومحمد احمد آل

السعودية ضد مصر ، وفي عام ١٩٦٣م أضرب السعوديون العاملون لدى أحد المقاولين في المنطقة الشرقية ، وفي العام نفسه جرى إضراب في معمل للإسمنت؛ وأضرب عمال النفط في المنطقة المحايدة مطالبين بتقليص أسبوع العمل من ٤٨ إلى ٤٠ ساعة؛ وفي عام ١٩٦٤م قاطع عمال أرامكو مطاعم الشركة وحوانيتها، ونظموا مظاهرة. وفي ٢ و٨ تشرين الأول \ أكتوبر عام ١٩٦٢، انضمت أربع مجموعات من القوات الجوية السعودية إلى مصر، وهي محملة بالأسلحة والذخائر كان يفترض بهم الذهاب بها الى نجران ، وقد أدى هروب هؤلاء الطيارين الى انهيار القوة الجوية السعودية بأكملها ، وتشير المعلومات الى أن ضباط القوة الجوية السعودية وكان عددهم يربو على الأربعين كانوا جميعا متعاطفين سرا مع جمال عبدالناصر، فلجأت السلطات السعودية إلى الطلب من واشنطن حراسة المجال الجوي السعودي، ووقف استخدام الطيران بشكل كامل لعدة أسابيع بعد عقاب جماعي للقوات المسلحة السعودية [٩١].

والواقع أن الثورة اليمنية وما ترتب عليها من أحداث مثلت تحديا خطيرا للنظام السعودي ولكن الأخطر من ذلك ما بدا من انقسام داخل العائلة حول كيفية مواجهة تلك المخاطر إذ أدت حادثة هروب الطيارين الى زيادة حالة الإرباك لدى العائلة المالكة [٩٢].

وفي خريف ١٩٦٢م قصد سعود أوروبا للعلاج فاخذ فيصل يعمل بنشاط لأحكام سيطرته على السلطة فعيّن أخاه غير الشقيق عبدالله قائداً للحرس الوطني وأخاً آخر حاكماً للرياض ، وأعلنت حكومة فيصل الأحكام العرفية ابتداء من الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣، وشرعت بالتنكيل بالمعارضة فاعتقلت الشخصيات ذات الميول الإصلاحية، بالإضافة إلى إلقاء القبض على عدد من الضباط المظليين بتهمة التآمر ضد نظام الحكم ، وفي الوقت نفسه عمدت جبهة التحرير الوطني الى تصعيد خطابها ونشاطها في الخارج ، وحين عاد سعود إلى الرياض في ١٩٦٣/٤/٢٧ وجد نفسه في عزلة كبيرة وبلا صلاحيات ذات قيمة ، وفي وقت لاحق ونظراً لرفضه أن يكون ملكاً بالإسم طالبه ٣٩ من إخوته بتسليم فيصل السلطة الفعلية على أن يظل ملكاً بروتوكولياً ولكنه رفض وغادر البلاد احتجاجاً [٩٣].

إثر ذلك عزل فيصل كل أبناء سعود من المناصب الحكومية الهامة وعين محلهم أخوته الثلاثة خالد وفهد وسلطان، وعمه الأمير مساعد بن عبدالرحمن الذي كان من خلصائه ، وبعد ذلك أبعد

السعودية محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ثم عقدوا اجتماعاً آخر مع الأمراء في فندق (صحارى) بالرياض، حيث بلغ عدد المشاركين في الإجتماعين زهاء مائة أمير و ٦٥ عالماً أي كل الفئة العليا من الهرم السياسي الديني في السعودية [٩٦].

وفي ٢ تشرين الثاني \ نوفمبر ١٩٦٤، صادق مجلس الوزراء على قرارين: فتوى العلماء بمبايعة فيصل ملكاً، ورسالة وقعها جميع أفراد الأسرة المالكة تبايع فيصل ملكاً وتدين له بالولاء؛ كما بايع الملك الجديد أعضاء مجلس الشورى وممثلو أهم المحافظات؛ وتوجه أعضاء الحكومة برئاسة خالد إلى سعود لإعلامه بالقرار الذي رفضه. وفي ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) اقسم الحرس الوطني يمين الولاء لفيصل، ولكن سعود ظل متردداً في قبول ما حدث آملاً في حدوث معجزة، فهدده فيصل بحرمانه من أملاكه ووضعه تحت الإقامة الجبرية إذا استمر متعنتاً. حينذاك وقع سعود تنازله عن العرش، وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥م غادر سعود البلاد، بعد أن أدى يمين الولاء لأخيه. وفي آذار (مارس) ١٩٦٥م عين فيصل أخاه غير الشقيق الأمير خالد ولياً للعهد [٩٧].

وبهذا انتهت مرحلة الصراع الظاهرة على السلطة بين آل سعود والتي استمرت ست سنوات. وفي العام الأول لتوليه الحكم جمع فيصل بين منصبي الملك ورئيس الوزراء، وتولى السلطة التنفيذية الفعلية وكان يقوم بتعيين الوزراء وإعفائهم ويقبل استقالتهم ، وصار جميع الوزراء خاضعين مباشرة للملك الذي غدت لديه عملياً سلطة كبيرة مماثلة لسلطة والده عبدالعزيز.

وبعد أن حسم الصراع على السلطة لصالح الملك فيصل، اتخذ الأخير إجراءات صارمة ضد القوى المعارضة وسعى إلى إسكات الناشطين السياسيين المتأثرين بالأيديولوجيات المزدهرة في المحيط العربي، فقام الملك فيصل بترويج خطابية الأصالة الإسلامية والأطروحات الوهابية، وأصبحت خلفية إصلاحات فيصل في تطوير النظام التعليمي والمؤسساتي في أجهزة الحكومة تقوم على هذه الأطروحات الموغلة في التزمت الديني، وضمن بذلك امتثال المراجع الدينية، ووضع القومية كفكرة مناقضة للإسلام واحتضن جماعة الإخوان المسلمين المصرية، وفي نفس الوقت أقام الملك فيصل علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ونجحا سوياً في تصوير جميع الحركات الإصلاحية والقومية بانها من فعل الشيوعية العالمية، إلا أن السعودية بقيت غير محصنة تجاه الانقلابات والثورات .

من هذه الزاوية، يمكن القول أن هناك خصوصية للمعارضة في المملكة ميزتها عن نظيراتها في بلدان خليجية وعربية أخرى، وإن كانت تتفق معها في كثير من الخصائص، بل يمكن القول أن هناك خصوصية لأكثر من معارضة في المملكة نظراً لتعدد أقاليمها كما تعدد ثقافة وتاريخ مجتمعاتها وبإمكان أي باحث لتاريخ المعارضة في المملكة أن يقسمها على أسس مختلفة: كالأيديولوجيا: إسلاميين سلفيين، ، إسلاميين سنّة، يسار بمختلف أصنافه، قوميين: ناصريين وبعثيين وغير ذلك ، كما يمكن تقسيم المعارضة على أسس مناطقية: نجدية، حجازية ، قطيفية أو أحسائية؛ أو تصنيفها على أسس اجتماعية: قبلية، طبقية، عمالية وغيرها ، أو تقسيمها على أسس وسائلها ومستهدفاتها كان تكون المعارضة جذرية، عنفية مسلحة، إصلاحية ليبرالية، سلميّة، وهكذا.

لقد عرفت المملكة كل هذه الأنواع من المعارضة منذ أن تأسس كيانها الحديث وحتى اليوم، ولكننا نرى من المهم النظر الى تأثير الإنتماء الإقليمي والأيديولوجي على عمل كل منها لاسيما تلك التي اقتصر نطاق عملها على إقليم أو أقاليم محددة.

أهم الملاحظات على تاريخ المعارضة في المملكة يمكن تلخيصه في التالي:

١ـ إن معظم أطياف المعارضة في المملكة رأت ، على الأقل لفترة من الزمن ، التوسّل بالسلاح لإزالة النظام السعودي؛ وهي لذا يمكن اعتبارها معارضات جذريّة من حيث الأهداف ومن حيث اعتماد الوسائل.

٢ ـ إن المعارضة في المملكة متشظرة كما هي الدولة وأقاليمها بسبب الجغرافيا التي تفصل المناطق، وبسبب ضعف الهوية والوحدة الوطنية الأمر الذي جعل من بروز حركة وطنية أمراً صعباً وإن اعتمدت على أيديولوجية وطنية أو فوق ـ وطنية.

٣ – إن المعارضات في المملكة لم تكن تطلب يوماً أو تسعى أو حتى ربما تؤمن بالديمقراطية والنضال من أجلها، وهناك شبه قناعة لا تزال مسيطرة عند الكثيرين حتى الآن تفيد بأن لا حرية ولا ديمقراطية ولا إصلاح في وجود العائلة المالكة الحالية، وبالتالي فإن أية دعوة للديمقراطية مع بقاء النظام مجرد سراب وخداع للنفس. نعم حدث خلال فترة الدراسة بعض التغيير، حيث اقتنعت مجاميع معارضة عديدة بأن الإصلاح السلمي أمرٌ ممكن، وأن الدعوة الى الديمقراطية تمثل خشبة إنقاذ للدولة والمجتمع في المملكة ، بيد أن هذا التغيير في الرأي ما كاد

يرتفع مؤشره حتى انتكس بسبب الصدود الكبير من قبل العائلة المالكة وإصرارها على أن لا تغيير سياسي بدون إجبارها عليه بالعنف أو بالسيف كما يقولون.

وفي كل الأحوال يتفق العديد ممن كتب في تاريخ المعارضة السياسية في العربية السعودية على أن تلك المعارضة فشلت في تحقيق أهدافها لأسباب كثيرة متناقضة لها علاقة مباشرة بالواقع السعودي وبظروف عمل المعارضة ضمن هذا الواقع كما سبق وان اشرنا ، ومن حيث المبدأ شكل كبر حجم العائلة المالكة وحضورها المنتشر في الحياة السعودية دفاعا قويا عن النظام ، إذ كان على المعارضين أن ياخذوا بنظر الاعتبار أن بعض أعضاء العائلة ربما يتمكن من النجاة من أي محاولة انقلابية وسيحاولون استعادة العرش بمساندة قوى خارجية ، وهذا ما أثار تعقيدات في وجه محاولات التغيير وساعد على ردعها .

أكثر من ذلك أن انتشار الأمراء السعوديين في كل مؤسسات البلاد الهامة شكلوا مصدرا للمعلومات السياسية لا يقدر بثمن ، وأصبح الكثير منهم مؤهلين تاهيلا عاليا وأصحاب كفاءات أدت مساهماتهم في أجهزة الدولة ومؤسساتها في تحسين أداء النظام ، وبهذا يمكن القول أن العائلة السعودية تشكل بحد ذاتها مصدر قوة لنظامها ، وقل أن نجد هذه الميزة في أنظمة سياسية عربية أخرى سواء كانت ملكية أو جمهورية .

إضافة لذلك هناك مشكلة عدم نضوج الوعي بالانتماء الوطني نظرا لان السعودية كانت لا تزال تفتقر الى التماسك الوطني على المستويات السياسية والاجتماعية ويعود سبب ذلك الى مشكلات قديمة كانخفاض نسبة الكثافة السكانية ، وتشتت السكان في عدد من المناطق تعد كل منها مستقلة بدرجة ما عن الأخرى تاريخيا ، فضلا عن العزلة الجغرافية لكل منها ، ومن ثم فان هوية السكان كانت لا تزال تحدد على أساس إقليمي ويقول الناس على سبيل المثال أبناء الحجاز وأبناء نجد ، وأبناء القطيف الخ . . .

وإذا كان النضال من اجل التغيير يستند عادة الى وجود حرمان اقتصادي في ظل ثراء فاحش فقد أتاحت الموارد المالية الضخمة للنظام السعودي أن يقوم بتوفير ضروريات الحياة وتحسين مستويات المعيشة ، وبهذا تمكن من امتصاص حالات السخط بين الناس مما فوت الكثير على المعارضة لاستخدامه لصالحها .

الخاتمـــة :

عرضت هذه الدراسة تاريخ المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية وحاولت التعرف على ظروفها وجذورها السياسية والاجتماعية ومرجعياتها الفكرية وموقف النظام السياسي منها واليات تعامله معها ، وتاريخياً احتفظت حركات المعارضة على اختلاف نزعاتها الأيديولوجية والسياسية ببرامج في التغيير ، ولكن نقطة الافتراق تبدأ من آلية إقامتها ، وفي تجارب الحركات الاحتجاجية في السعودية ما يفيد بقيامها بمحاولات تبديل النظام عن طريق المؤسسة العسكرية أو الجمهور ولكن أمكن تطويق هذه المحاولات سواء عن طريق العنف أو تطبيق سياسات ذات طابع تفريقي يقوم على تعزيز الفوارق الإقتصادية وتكريس حالة الإنقسام في المجتمع في عملية إزاحة واسعة النطاق للمواقع وتصعيد وتخفيض مستمر لفئات تستهدف إحداث خلخة عميقة في البنى الإجتماعية، وتنسحب عملية الخلخلة على الأجهزة الحكومية ذات الطبيعة الحساسة مثل الجيش والنفط، وقد تكون امتدّت الى الجهاز البيروقراطي برمّته .

سلكت حركة المعارضة في السعودية خطاً تصاعدياً نتيجة العوامل العديدة السالف ذكرها ، من بينها بطبيعة الحال زيادة منسوب الوعي السياسي ، إلى جانب الانفتاح الثقافي والإجتماعي على المستويين المحلي والخارجي كاحد أبرز منتجات التحديث الإقتصادي والعمراني بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية .

وكانت المعارضة في المملكة العربية السعودية شانها شان أي معارضة أخرى متاثرة بالبيئة التي نشات فيها وبنوعية المجتمع الذي عملت من أجله : مستواه الثقافي، أفكاره وقيمه، ظرفه الإقتصادي، كما تاثرت بنوعية السلطة التي واجهتها، وبالظرف السياسي والإقتصادي للمحيط الإقليمي، وغير ذلك.

كانت المعارضة إذا وليدة بيئتها، وإن كان هذا لا يلغي تاثرها بنمط معين أو بفكر آخر، أو بتجربة قد تقترب أو تبتعد عن الواقع المحلي غير أن من المستحيل نقل تجربة كاملة وتطبيقها على بلد آخر، كما أن نجاح أي معارضة مرهون بالدرجة الأساس بقدرتها على التعبير عن واقع مجتمعها وبيئتها، وبمقدار تجاوبها مع طموحات الناس وأفكارهم وقيمهم، ومدى معرفتها للخصم وآليات التغيير التي توصل للهدف.

ولي العهد عن العاصمة جزءاً كبيراً من الحرس الملكي الذي كان مؤلفاً من ثلاث كتائب مزودة بالدبابات والمدافع الحديثة والتي تدرب غالبية ضباطها في الولايات المتحدة (نقلت كتيبتان إحداهما للمشاة وأخرى مدرعة إلى الحدود السعودية اليمنية في الجنوب، وتم دمجهما في الجيش النظامي) ، وكان الحرس الملكي عماد قوة الملك سعود وأكثرهم ولاءً له ، وكانوا يتقاضون رواتب عالية ويحصلون على دور وقطع أراضي وسلف حكومية للبناء، ولكن الحرس الملكي أُضعف بهذه الخطوة لذا حين أراد سعود العودة رفض فيصل إلا بشرط أن لا يتدخل في إدارة السلطة، فاضطر إلى الموافقة وعاد إلى السعودية في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣ [٩٤] .

في ٢٢ آذار \ مارس ١٩٦٤م قام سعود بمحاولة يائسة لاستعادة السيطرة على الدولة، فطالب بوضع السلطة التنفيذية بكاملها تحت إشرافه فرفض فيصل الطلب وحشد الحرس الوطني لمؤازرته ، وفي ٢٥ مارس نصح مفتي الديار السعودية الملك سعود بالموافقة على مطالب ولي العهد، فرفض الملك أملاً في الحصول على دعم وحدات الحرس الملكي المتبقية تحت أمرته، وحينذاك أصدر فيصل أمراً إلى الحرس الوطني بتطويق القصر، وتمّت استمالة رئيس الحرس الملكي الذي أمر قواته بالإستسلام ، وفي ٢٩ مارس أصدر العلماء فتوى بزعامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ حول تسليم السلطة بأكملها لفيصل على أن يبقى سعود ملكاً بالاسم فقط ، وإثر هذه الفتوى أصدر مجلس الوزراء سلسلة من القرارات في ٢٨ و ٣٠ آذار مارس تقضي بإلغاء سيطرة الملك على الحرس الملكي وحرسه الخاص وتسليم التشكيل الأول لوزارة الدفاع والثاني لوزارة الداخلية ، كما ألغت تلك القرارات البلاط الملكي وقلصت المخصصات السنوية للملك الى النصف فجعلها ١٣٨ مليون ريال سعودي [٩٥] .

لقد كانت إحداث آذار (مارس) عام ١٩٦٤م تكراراً لانقلاب عام ١٩٥٨ مع فارق واحد وهو أن سعود حاول في هذه المرة إبداء نوع من المقاومة ولكنه أخفق ، وبدأ فيصل في صيف ١٩٦٤م يمهد للإطاحة بأخيه غير الشقيق عن العرش نهائياً ، وفي ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) غادر فيصل جدة متوجهاً إلى الرياض والتقى في الطريق بزعماء البدو، كما اجتمع الأمراء وشيوخ القبائل وعلماء الدين في العاصمة حيث عرضوا على سعود التنازل عن العرش والكف عن ممارسة النشاط السياسي ، وفي ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤م اجتمع علماء الدين في منزل مفتي الديار

انسحبت في آب (أغسطس) ١٩٦٣م من جبهة التحرير الوطني العربية[٨٩] .

بعد ذلك تدهورت علاقات (الأمراء الأحرار) بالرئيس عبدالناصر وخاصة بعد أن أخذت إذاعة اليمن تدعو إلى (تصفية جميع أفراد الأسرة السعودية المالكة دون استثناء) ،وفي صيف ١٩٦٣ طلب الأمير طلال استعادة جواز سفره وفي شباط (فبراير) ١٩٦٤م عاد إلى الرياض بعد أن كان أخوته الآخرون قد وصلوا إليها قبل شهر من ذلك واستلموا تعويضات مجزية ، وبذا انفرط عقد (الأمراء الأحرار) ولم يسمع شيء منذ ذلك الحين عن نشاطهم السياسي[٩٠] .

تفيد تطورات حركة الأمراء الأحرار إن معارضة النظام من داخل دوائر العائلة إنما تتسم بالتقلب ، إذ اندمج الأمراء الأحرار بالأسرة المالكة مرة أخرى وتم التخلص من معارضتهم بالمال ، وفي النهاية لم يعد لدى أي منهم اهتمامات سياسية ، وفي اعتقادنا يعود سبب فشلهم الى أنهم انطلقوا في المعارضة من خارج القنوات المعتادة للصراع بشان السلطة المتمثلة في البلاط ، وعلى أية حال فان الظاهرة لم تتكرر مرة أخرى .

لم تتمكن المعارضة الديمقراطية الثورية المنظمة من إحراز نجاح داخل المملكة ، وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢م اعتقل ٤٠ من الضباط الشباب الذين خططوا للقيام بانقلاب ، وفي العام نفسه توقف عمال المطابع المصريون في جدة عن العمل احتجاجاً على التهجمات الإعلامية

علاوة على هذه العوامل البنيوية توجد أسباب لفشل المعارضة السعودية نابعة من ضعفها الذاتي ، ذلك أن جميع قوى المعارضة جمعتها مشاعر السخط من الملكية وعلاقاتها بالولايات المتحدة واختلفت فيما عدا ذلك نتيجة تأثرها بمشكلات المعارضة في المنطقة العربية قاطبة ، إذ فشلت المعارضة في تقديم تحليلات خاصة باوضاع السعودية ، وبدلا من ذلك تبنت مواقف سياسية على مستوى عربي مبهم ، وكانت تستجيب بصفة عامة لأحداث في المنطقة العربية وفلسطين على وجه التحديد ولم تبادر باية تحركات على أساس الاحتياجات والأهداف والإمكانيات المرتبطة بالوضع السعودي النوعي .

وعلى غرار معظم الحركات السياسية في المنطقة العربية نجد أن المعارضة السعودية اعتمدت نماذج مبسطة للتحليل الطبقي ، وحاولت جعل أوضاع البلاد تتوافق قسرا مع أنماط محددة سلفا من نماذج غربية أو آسيوية دون أن تربطها أية صلة بمجتمعها الخاص ، وعلى سبيل المثال فان برنامج جبهة التحرير الوطني يمكن أن ينطبق على أي بلد آخر ، فهو لا يعكس أية معرفة بخصوصية المجتمع السعودي ، ويدعوا الى خلق قطاع للدولة متجاهلا ما هو قائم بالفعل وينادي بإقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفييتي ، وبينما انشغل الأمراء الأحرار بتحليلات بلاغية ذات طابع إصلاحي ، فان جماعة اتحاد شعب الجزيرة العربية بدورهم لم يكن لديهم ما يقدمونه لتطوير إستراتيجية حول السعودية ، فطالما أنهم يعدون المنطقة العربية امة واحدة ، فهم بالتالي لا يبحثون عن أية حلول لأية دولة على حدة .

أن هذا العجز الرئيسي للمعارضة في مواجهة القضايا الداخلية وعدم طرح المطالب العاجلة للسكان إنما ينطبق على حركات المعارضة في المنطقة العربية بشكل عام ، ويؤكد ذلك تاريخ السعودية ، فعلى الرغم من أن نضال عمال ارامكو عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٦ نشأ الى حد كبير عن حالة السخط تجاه أوضاع العمل ، فان معظم موجات النشاط المعارض برزت كصدى لسياسات مصر الخارجية أبان سنوات الخمسينات من القرن العشرين ، كما نجد أن معظم أنشطة المعارضة التي بلغت ذروتها خلال الأعوام ١٩٦٢ – ١٩٦٤ توافقت مع الهجوم الناصري ضد النظام السعودي ، كما أن هذه الأنشطة اعتمدت على الدعم المصري ماديا ومعنويا ، وبمجرد أن أرغم عبد الناصر على المساومة بعد ذلك التاريخ وبالتحديد عام ١٩٦٧ ، لم يعد يسمع شيئا سوى القليل جدا عن هذه الحركات فقد أصبحت ضعيفة داخليا بما لا يسمح لها أن تبادر باي نشاط .

هوامش البحث

١. حسام السراي ، دور الأحزاب السياسية في بناء النظام السياسي ، لا يوجد مكان وتاريخ للنشر ، ص ٤ .

٢. ناصر الفرج ، قيام العرش السعودي : دراسة تاريخية للعلاقات السعودية – البريطانية ، الصفا للنشر والتوزيع ، د . ت ، ص ٢٢

٣. ألكسي فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية ، دار التقدم ، موسكو ، ص ٧٨ ؛ أمين الريحاني ، ملوك العرب ، بغداد ،١٩٦٩،ص ٥٦٩ -٥٧٠ ؛ خير الدين الزركلي ، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٩٣ .

٤.

٥. عبد الحميد ألصفدي، قانون الفساد في المملكة السعودية، بيروت ٢٠٠٥، ص٣.

٦. المصدر نفسه ، ص ٤ .

٧. محمد فؤاد ، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية : من التحالف إلى المواجهة ، الخليج ، مجلة الكترونية ، ينظر موقعها على الإنترنت :
http\\www.gulfarticle336. htm

٨. ومعنى الهجر الانتقال من ارض إلى ارض أما في الإسلام فالانتقال من بلد الشرك إلى بلد الإسلام ويجوز هنا حمل المعنى على الاصطلاح اللغوي فقد نقل هؤلاء البدو إلى أرض يستوطنونها بأسرهم لتكون لهم بمثابة المدن المتحضرة وقد طلب عبد العزيز من القبائل الانتقال من منطقة إلى أخرى والاشتغال الزراعة والفلاحة بهدف تفتيت القبائل وإبعادها عن بعضها وخلطها في حواضر قبائل أخرى لتذوب ويتشتت شملها ومن هنا جاءت فكرة الهجر حيث أقام عبد العزيز في حياته ما ينوف عنه مائة واثنتين وعشرين " هجرة " وكانت كل هجرة منها لفخذ من قبيلة وكان سكان هذه " الهجر" يدعون الإخوان ويميزون أنفسهم بعصابة يلفونها على رؤوسهم بدل العقال التقليدي، .انظر: ديكسون، الكويت وجاراتها، بيروت، ٢٠٠٨ ، ص ٢٥٤ ؛ جوزيف كويتنر ، العربية السعودية من القبيلة إلى الدولة ١٩١٦ - ١٩٣٦ ، ترجمة : شاكر إبراهيم سعيد ، ص ٢١٥ – ٢١٧ ينظر موقعه على الانترنت : http//:www.alharamin.com

٩. المصدر نفسه، ص ٢٥٥ . كذلك: أحمد عسة، معجزة فوق الرمال، المطابع الأهلية، الطبعة الثالثة، ١٩٧١، ص ٦٤.

١٠. نشأت حركة الإخوان في عام ١٩١٢م بعد تأسيس أولى المستوطنات في شهر ديسمبر (كانون الأول) من نفس العام في قرية الارطاوية التابعة لقبيلة مطير ونشطت حركة الإخوان في الارطاوية لتتحول لاحقاً إلى قوة عسكرية ضاربة تحت قيادة عبدالكريم المغربي أولاً ثم تسلمها فيصل الدويش زعيم قبيلة مطر. وقد شنت الحركة غارات متلاحقة على المناطق المجاورة التي كانت ترفض الخضوع لسلطة آل سعود. وكان ابن سعود يخشى بروز الإخوان كقوة سياسية مزاحمة ، ففكر في احتوائها واستيعابها واستخدامها كقوة عسكرية إلى جانبه ، مما تطلب رفع الشعار الديني والتظاهر بالالتزام بتعاليم الوهابية والدفاع عنها' ونجح في نهاية المطاف بدهائه في إقناعهم كما انتزع منهم اعترافاً بإمامته عليهم ، وحركة الإخوان النجديين حركة عسكرية ويصح أن تكون الجناح العسكري للحركة السلفية التي أسسها محمد عبدالوهاب . ديكسون ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤

١١. محمد فؤاد ، المصدر السابق ، ص ٤ . كوينتر ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .

12. Nadaf Safran, Saudi Arabia,: Ceaseless Quest for Security, new york ,1970 , p.6 1

١٣. لزلي مكلوغن ، ابن سعود : مؤسس مملكة ، ترجمة : محمد شيا ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ١٠٦ – ١٠٧ .

١٤. أيمن الياسيني ، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٧٠ – ٧٣ .

١٥. أمين الريحاني ، تاريخ نجد الحديث ،بيروت ، ١٩٥٤ ، ص ٦٤ . كوينتر ، المصدر السابق ، ص ٢٣١

١٦. محمد فؤاد ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

١٧. حسين على الشرع – التطور الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ومستقبل التنمية/دار العلوم/الرياض، ١٩٨٣،ص ١٢.

18. K.S. T Witchell , Saudi Arabia with an Account of the Development of its Natural Resources , third edition , Greenwood Press 1969- P. 213, 219 ؛

Don Peretz – The Middle East today, Holk , Rinchart and Winston Inco Newyork , 1965- P. 304 .

١٩. سعدالدين إبراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة في آثار الثروة النفطية ، لندن ، ١٩٨٢ ، ص ٩٦ – ٩٧

20. M . S .Cheney,Big Oilman From Arabia,London,1976, P . 271 .

٢١. سيمور غراي ، أسرار وراء الحجاب : مذكرات ، ترجمة : محمد أبو رحمة ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٤٢ – ٤٣ .

٢٢. المصدر نفسه ، ص ٤٣ .

٢٣. فرد هاليداي ، المعارضة السعودية : إمكانياتها ، آفاقها ، مستقبلها ، الدستور ، مجلة ، بيروت ، عدد ٢٠٥٦ ، تموز\ يوليو، ١٩٨٦ ، ص ١٨

٢٤. مارك هيلر ، نداف سفران ، الطبقة الوسطى الجديدة واستقرار النظام في العربية السعودية ، المنار ، مجلة ، القاهرة ، عدد ١١ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٥ ، ٢٤ – ٢٥ .

٢٥. المصدر نفسه ، ص ٣٢ .

٢٦. توفيق الشيخ ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٣٨ ؛ جعفر الشيخ عبدالله ارامكو : النفط والاستعمار ، لندن ، ١٩٨٥ ،ص ٥١ – ٥٢ .

٢٧. فاسيليف ، المصدر السابق ، ص ٤١٠ ؛

28. M . S . Cheney , Op . Cit , P . 81

٢٩. جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، القاهرة ، دون تاريخ ، ص ٦١ .

30. K.S. T witchel Op . Cit , P. 220 .

31. Ibid , P. 221 .

٣٢. عيد الجهني ، الحركات الإصلاحية في السعودية : مطالب ووعود لم تتحقق ، منتدى الحوار المتمدن ، عدد ١٢٠٥، بتاريخ ٢٢\٥\٢٠٠٥ .

٣٣. خير الدين الزركلي ، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١٢١ .

٣٤. المصدر نفسه ، ص ١٢٤ .

٣٥. المصدر نفسه ص ١٢٥ .

٣٦. أصبح إبنها الأكبر فهد ملكاً وحكم في الفترة ما بين ١٩٨٢ - ٢٠٠٥

٣٧. مي يماني ، من الوحدة الى الاستقرار : إستراتيجية بقاء العائلة المالكة ، ترجمة : زكي فلاتة ، لا يوجد مكان للنشر ، ٢٠٠٦ ، ص٣-٤ ؛ فهد القحطاني ، صراع الأجنحة في العائلة السعودية : دراسة في النظام السياسي وتاسس الدولة ، الصفا للنشر والتوزيع ، لندن ، ١٩٨٨ ، ص ٩٣ – ٩٥ .

٣٨. مي يماني ، المصدر نفسه ، ص ٥ .

٣٩. القحطاني ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

40. Irvin H. Anderson , Aramco, The United States and Saudi Arabia New jersey 1981 p 77 .

41. Ibid , P. 80

٤٢. جعفر الشيخ عبدالله ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ ؛ مارك هيلر ، نداف سفران ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

٤٣. ناصر السعيد ، حقائق عن القهر السعودي ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٤٤ .

٤٤. المصدر نفسه ، ص ٥١ ؛ أ.ي. باكوفليف ،السعودية والغرب ، الحقيقة برس ، الطبعة الأولى كانون الثاني (يناير) ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٢ – ١٠٤ .

٤٥. سيمور غراي، المصدر السابق، ص ٨٨ ؛ مارك هيلر ، نداف سفران ، المصدر السابق ، ص٣٣ .

٤٦. مارك هيلر ، نداف سفران ، المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

٤٧. ناصر السعيد ، تاريخ آل سعود ، دمشق ، ١٩٧٧ ، ص ٤٢٢

٤٨. عدنان العطار ، الحركات التحررية في الحجاز ونجد ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ١١٨ – ١٢٠ .

٤٩. ناصر السعيد، تاريخ آل سعود ، المصدر السابق، ص ٤٢٣ ؛ توفيق الشيخ ، المصدر السابق ، ص ٧١ .

٥٠. عدنان العطار، المصدر السابق، ص ١٤٤. عيد الجهني، الحركة الإصلاحية ... ،المصدر السابق ص٣١

٥١. عدنان العطار ، المصدر نفسه ، ص ١٤٥ .

٥٢. فهد الحمود ، ثروات السعودية وسبيل الاستقلال الاقتصادي ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٩٠

٥٣. التقى وزير الدفاع السعودي مشعل بن عبدالعزيز بقادة الإنقلاب في السجن قبل إعدامهم فسالهم ساخرا : أيكم جمال عبدالناصر ؟ أيكم زعيم الأحرار ؟ فاجاب عبدالرحمن الشمراني : كلنا جمال ، وكلكم فاروق . ناصر السعيد ، حقائق عن القهر السعودي ، المصدر السابق ، ص ٦٦

٥٤. ولبر كرين ايفلاند ، جبال من رمل ، ترجمة سهيل زكار ، دمشق ١٩٨٤ ، ص ١٦٩ ؛ عيد الجهني ، المصدر السابق ، ص ٣٣

٥٥. عثمان حافظ ، تطور الصحافة في المملكة العربية السعودية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠١ .

٥٦. أيمن الياسيني ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

57. David Holden & Richard Jons , The House of Saudi – Pan Books Ltd , London and Sydney , 1982 , P 107 -108 .

٥٨. ولد ناصر عبد الله السعيد عام ١٩٢٣ في مدينة حائل بإقليم نجد شمال الجزيرة العربية ، تلقى تعليمه في الكتاتيب ثم انتقل الى المنطقة الشرقية في أواخر الثلاثينات للعمل في شركة ارامكو حيث بدا نشاطه السياسي الى حين انتقاله الى دمشق عام ١٩٥٦ ،ويعد أول شخصية معارضة للنظام السعودي ، وحسب ما يذكر أن الرجل أختطف من بيروت في حدود عام ١٩٧٩ ميلادية من قبل إحدى العصابات ومنذ ذلك التاريخ لم يعرف مصيره بعد أن سبب إزعاج للنظام في ذلك الوقت بكتاباته وتحريضاته . ينظر : احمد صبحي منصور ، ناصر السعيد ١٩٢٣ – ١٩٧٩ :أعظم رجل أنجبته الجزيرة العربية ، الحوار المتمدن ، عدد ١٢٨٤ ، بتاريخ ١٢\٨\٢٠٠٥ .

٥٩. . عدنان العطار ، المصدر السابق ، ص ١٦٠

٦٠. عيد الجهني ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

٦١. ناصر السعيد ، حقائق عن القهر السعودي ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

٦٢. عثمان حافظ ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

٦٣. ناصر السعيد ، تاريخ آل سعود ،المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

٦٤. ينظر موقع اتحاد شعب الجزيرة على الانترنت :

WWW . SHA AB Aljazeera . net .

٦٥. القحطاني ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ . ؛ David Holden & Richard Jons , Op . Cit . P.163

٦٦. عيد الجهني ، مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية ، جدة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٧ .

٦٧. س . هندرسون ، ماذا بعد الملك فهد ؟ : الخلافة في المملكة العربية السعودية ، ترجمة : أياد احمد ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٢.

٦٨. القحطاني ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ . ؛ عدنان العطار ، المصدر السابق ، ص١٦٧ .

٦٩. عيد الجهني ، مجلس الوزراء ... ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

٧٠. القحطاني ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ – ١٥١ ؛ مي يماني ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

٧١. هندرسون، المصدر السابق ، ص ١١٩ – ١٢٠ . ؛ سيمور غراي ، المصدر السابق ، ص ٩٠ – ٩٢ .

72. Robert Lacy ،The Kingdom , London 1982 ، P.61 - 62

٧٣. الجهني ، مجلس الوزراء ... ، المصدر السابق ، ص ٣٦ ؛ باكوفليف ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

74. David Holden & Richard Jons , Op . Cit . P166

75. Robert Lacy , Op. Cit , P. 88 ; Ibid , 169

٧٦. الياسيني ، المصدر السابق ، ص ٩٣ – ٩٤ .

٧٧. ناصر السعيد ، تاريخ آل سعود ، المصدر السابق ، ص ١١٠ ، حقائق عن القهر السعودي ، ص ١٢١ .

٧٨. مي يماني ، المصدر السابق ، ص ٤٠ ، محمد فؤاد ، المصدر السابق ، ص٥٢ .

٧٩. فهد القحطاني ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ – ١٤٨ ، هندرسون ، المصدر السابق ، ص ١١١ .

٨٠. فهد القحطاني ، المصدر نفسه ، ص ١٥٠ ، مي يماني ، ص ٤٠ .

٨١. جعفر الشيخ عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .

٨٢. محمد فؤاد ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

٨٣. نداف سفران ، المعارضة السعودية .... ، المصدر السابق .

٨٤. للمزيد من التفاصيل ينظر : عمار فاضل حمزة ، العلاقات الأردنية – الأمريكية ١٩٥٣ – ١٩٧٣ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، البصرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٧ وما بعدها .

٨٥. أميل نخلة ، أمريكا والسعودية : الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٩ – ٢١١

٨٦. ينظر موقع اتحاد شعب الجزيرة العربية على الانترنت ، المصدر السابق .

٨٧. الجهني ، الحركة الإصلاحية .... ، المصدر السابق ، ص ٤٧.

٨٨. ناصر السعيد ، تاريخ آل سعود ، المصدر السابق ، ص ٢١٧.

٨٩. مارك هيلر ، نداف سفران ، المصدر السابق ، ص ٣٤ – ٣٥ .

٩٠. في عام ١٩٧٧ عاد اسم الأمير طلال للظهور من جديد في الصحافة لأسباب جديدة فقد أصبح منغمسا في الملذات بوضوح ويمتلك طائرة خاصة مرصعة بالذهب والمجوهرات ويخسر الأموال على موائد القمار .

٩١. المصدر نفسه ، ص ٣٦ .

٩٢. المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

٩٣. فهد القحطاني ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

٩٤. كلود فوبييه ، النظام السعودي ، ترجمة : مازن البندك ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١٢.

٩٥. عيد الجهني ، الحركة الإصلاحية .... ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

٩٦. هندرسون ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

قائمة المصادر والمراجع

أ) المصادر باللغة العربية :

١- ألكسي فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية ، دار التقدم ، موسكو .

٢- أمين الريحاني ، ملوك العرب ، بغداد ،١٩٦٩ .

٣- خير الدين الزركلي ، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٤- عبد الحميد ألصفدي، قانون الفساد في المملكة السعودية، بيروت ٢٠٠٥ .

٥- محمد فؤاد ، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية : من التحالف الى المواجهة ، الخليج ، مجلة الكترونية ، ينظر موقعها على الانترنت :

٦- ديكسون ، الكويت وجاراتها ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

٧- جوزيف كوبتنر ، العربية السعودية من القبيلة الى الدولة ١٩١٦ - ١٩٣٦ ، ترجمة : شاكر إبراهيم سعيد ، ينظر موقعه على الانترنت :

٨- أحمد عسة ، معجزة فوق الرمال ، المطابع الأهلية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧١ .

٩- لزلي مكلوغن ، ابن سعود : مؤسس مملكة ، ترجمة : محمد شيا ، بيروت ، ١٩٩٩ .
١٠- أيمن الياسيني ، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية ، بيروت ، ١٩٨٤ .
١١- أمين الريحاني ، تاريخ نجد الحديث ،بيروت ، ١٩٥٤ .
١٢- حسين على الشرع – التطور الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ومستقبل التنمية – دار العلوم – الرياض،١٩٨٣ .
١٣- سعدالدين إبراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة في آثار الثروة النفطية ، لندن ،١٩٨٢ .
١٤- سيمور غراي ، أسرار وراء الحجاب : مذكرات ، ترجمة : محمد أبو رحمة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
١٥- فرد هاليداي ، المعارضة السعودية : إمكانياتها ، آفاقها ، مستقبلها ، الدستور ، مجلة ، بيروت ،عدد ٢٠٥٦ ، تموز\ يوليو،١٩٨٦ .
١٦- مارك هيلر ، نداف سفران ، الطبقة الوسطى الجديدة واستقرار النظام في العربية السعودية ، المنار ، مجلة ، القاهرة ، عدد ١١ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٥ .
١٧- توفيق الشيخ ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية ، القاهرة ،١٩٨٨ .
١٨- جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، القاهرة ، دون تاريخ .
١٩- عيد الجهني ، الحركات الإصلاحية في السعودية : مطالب ووعود لم تتحقق ، منتدى الحوار المتمدن ، عدد ١٢٠٥، بتاريخ ٢٢\٥\٢٠٠٥ .
٢٠ - خير الدين الزركلي ، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٤ .
٢١- مي يماني ، من الوحدة الى الاستقرار : إستراتيجية بقاء العائلة المالكة ، ترجمة : زكي فلاتة ،لا يوجد مكان للنشر ، ٢٠٠٦ .
٢٢- فهد القحطاني ، صراع الأجنحة في العائلة السعودية : دراسة في النظام السياسي وتاسيس الدولة، الصفا للنشر والتوزيع ، لندن ، ١٩٨٨ .
٢٣- ناصر السعيد ، حقائق عن القهر السعودي ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
٢٤- أ.ي. باكوفليف ،السعودية والغرب ، الحقيقة برس ، الطبعة الأولى ، كانون الثاني (يناير) ، ١٩٧٩ .

٢٥- عدنان العطار ، الحركات التحررية في الحجاز ونجد ، بيروت ، ١٩٧٣ .
٢٦- فهد الحمود ، ثروات السعودية وسبيل الاستقلال الاقتصادي ، بيروت ١٩٨٢ .
٢٧- ولبر كرين ايفلاند ، جبال من رمل ، ترجمة سهيل زكار ، دمشق ١٩٨٤ .
٢٨- عثمان حافظ ، تطور الصحافة في المملكة العربية السعودية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
٢٩- احمد صبحي منصور ، ناصر السعيد ١٩٢٣ – ١٩٧٩ :أعظم رجل أنجبته الجزيرة العربية ، الحوار المتمدن ، عدد ١٢٨٤ ، بتاريخ ١٢\٨\٢٠٠٥ .
٣٠- عيد الجهني ، مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية ، جدة ، ١٩٨٤ .
٣١ – س . هندرسون ، ماذا بعد الملك فهد ؟ : الخلافة في المملكة العربية السعودية ، ترجمة : أياد احمد ، بيروت، ٢٠٠٠ .
٣٢- عمار فاضل حمزة ، العلاقات الأردنية – الأمريكية ١٩٥٣ – ١٩٧٣ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، البصرة ، ٢٠٠٣ .
٣٣- أميل نخلة ، أمريكا والسعودية : الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية ، دمشق ، ٢٠٠٤ .
٣٤- كلود فوبييه ، النظام السعودي ، ترجمة : مازن البندك ، بيروت ، ١٩٧٩ .
٣٥- ناصر السعيد ، تاريخ آل سعود ، بيروت ، ١٩٧٩ .

ب) المصادر باللغة الانكليزية :

1- Nadaf Safran, Saudi Arabia,: Ceaseless Quest for Security, new york ,1970

2- K.S. T Witchell , Saudi Arabia with an Account of the Development of its Natural Resources, third edition, Greenwood Press1969 .

3- Don Peretz – The Middle East today, Holk , Rinchart and Winston Inco New York , 1965 .

4- M . S . Cheney , Big Oilman From Arabia , London , 1976 .

5- Irvin H. Anderson , Aramco, The United States and Saudi Arabia New jersey 1981 .

6- David Holden & Richard Jons , The House of Saudi – Pan Books Ltd , London and Sydney , 1982